وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: .....

تخصص: محاسبة وتدقيق

دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي

– دراسة عينة من مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:
– علاوي حمزة

الأستاذ المشرف:
بحري علي

عمران عبد الحكيم	جامعة المسيلة	رئيسا
بحري علي	جامعة المسيلة	مشرفا
سالم إلياس	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

إهـداء

إلى التي حملتني وهن على وهن، ووفرت لي شروط الراحة

التامة، أمي العزيزة حفظها الله.

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين أبي

الكـريم حفظه الله.

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء

إلى أخوالي وأعمامي

شكـــر وتقديـــر

"سبحانك لا علـم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيـم"

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله، ويعيننا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نكن نعلم، ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى خير الأنام. من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نتقدم بخالص الشكر إلى من جعلهم الله لنا سندا وعونا.

بداية نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان و التقدير للأستاذ *بحري علي* المشرف على هذه المذكرة وتفضله قبول الاشراف عليها، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيّمة وحرصه على إنجازها، جزاه الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص جزء من وقتهم لتقييم هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى خالي مفتاح ولخضر وفيصل الّذين مدّو يد العون لي وإلى الأستاذ بلواضح جلالي، كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، فهو يعتبر وسيلة يستخدمها المدقق الخارجي للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة، أو مقارنتها بمؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتضمن أن الإجراءات التحليلية من أبرز الأساليب الحديثة لتدقيق وفحص البيانات المالية وذلك من خلال استخدام عدة أساليب، وقد أصبح استخدامها أكثر فعالية وكفاية لإنجاز عملية التدقيق في أقل قت وبأقل تكلفة ممكنة، ولتأكيد عدالة وموضوعية المعلومات المالية، إذ يقوم مدقق الحسابات بتقييم مدى صحة وكفاية المعلومات المالية التي تم الحصول عليها من السجلات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية موضوع التدقيق، من خلال دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، معايير التدقيق، التحليل المالي، المراجعة التحليلية

Summary

The object of this study is to identify the extent of the contribution of financial analysis in improving the external audit quality, it is considered a vehicle used by the external auditor to identify your organization's indicators compared to previous periods, or comparable to other institutions of similar work in the same area, the study found a range of results include the analytical procedures of the most modern methods of auditing and examination of financial statements through the use of several techniques, has become used more effective and efficient to perform the audit in less Guet process and at the lowest possible cost, and to confirm the fairness and objectivity of the financial information, as the auditor's assessment of the validity and adequacy of information financial, which was obtained from the accounting records of economic institution under scrutiny, through the study and evaluation of internal control system.

Key words: external audit, auditing standards, financial analysis, analytical audit

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التدقيق الخارجي	7
تمهيد	7
المبحث الأول: دور وأهداف التدقيق الخارجي	8
المطلب الأول: التطور التاريخي لوظيفة التدقيق	8
المطلب الثاني: مفهوم وأنواع التدقيق الخارجي	11
المطلب الثالث: أهمية التدقيق الخارجي وأهدافه	22
المبحث الثاني: معايير وجودة أعمال التدقيق الخارجي	27
المطلب الأول: معايير التدقيق الخارجي	27
المطلب الثاني: جودة أعمال التدقيق	37
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي	42
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي في المراجعة التحليلية	47
تمهيد	47
المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	48
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	48
المطلب الثاني: : خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	49
المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي	53

الفهرس

المبحث الثاني: المراجعة التحليلية	60
المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية وبيان أغراضها	60
المطلب الثاني: مراحل وأساليب المراجعة التحليلية	63
المطلب الثالث: عملية الفحص التحليلي والعوامل المؤثرة عليه	72
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	79
تمهيد	79
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	80
المطلب الأول: تحضير وتصميم الاستمارة	80
المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان	81
المطلب الثالث: نشر وتوزيع الاستمارة	81
المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان	83
المطلب الأول: تحليل البيانات الوصفية الخاصة بالمقياس	85
المطلب الثاني: تحليل أسئلة الاستبيان	89
خلاصة الفصل	121
خاتمة	123
قائمة المراجع	127
الملاحق	134

الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	ظهور وتطور التدقيق	10
2-1	مقارنة بين أنواع التدقيق	15
3-1	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	17
4-1	إطار بعض المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين	36
1-2	أبرز النسب المالية في الإجراءات التحليلية	68
1-3	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	82
2-3	يوضح ثبات عبارات محاور الاستبيان	84
3-3	يوضح معامل الارتباط بين المحاور	85
4-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	86
5-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	86
6-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل	87
7-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	88
3-(8-16)	**يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور رقم (01)**	90-98
17-3	عرض نتائج الاستبانة للمحور الأول	99
3-(18-25)	**يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور رقم (02)**	100-108
26-3	عرض نتائج الاستبانة للمحور الثاني	109
3-(27-35)	**يوضح نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور رقم (03)**	110-118
36-3	عرض نتائج الاستبانة للمحور الثالث	120

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الأهداف الرئيسية لمدقق الحسابات	24
2-1	أنواع التقارير الأربعة في التدقيق الخارجي	35
1-2	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها	53
2-2	توقيت وأغراض الاجراءات التحليلية	65
3-2	عملية الفحص التحليلي	75
1-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	83
2-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	84
3-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل	85
4-3	يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	86

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	رسالة الاستبيان	134
(2)	قائمة الأساتذة المحكمين	139
(3)	مخرجات المعالجة الاحصائية spss	140

المقدمة

المقدمــة:

لقد عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحوّلات السياسية، الاجتماعية و خاصة الاقتصادية التي شهدها خلال القرن الماضي، فكانت لهذه التحوّلات آثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا بعد النكبة المالية التي شهدها العالم في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر.

فهذا التطور الاقتصادي مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميّز في وقتنا الحاضر بكبرها وتعقد الوظائف المكوّنة لها وتشابكها، هذا ما أدى إلى الاهتمام بالتدقيق الخارجي لتعزيز موثوقية القوائم المالية قصد حماية مصالح المساهمين، من خلال تقديم تأكيدات معقولة حول خلو القوائم المالية من أي تحريفات جوهرية من شأنها أن تأثر على مصالحهم، ومن جهة أخرى فإن مصداقية القوائم المالية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، كما أن التقارير ذات الجودة العالية لها تأثير على ردود أفعال المستثمرين والمساهمين في السوق المالية مما يؤثر على قيمة الأسهم، في حين يسعى خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات على تقديم خدمات عالية الجودة لتحسين سمعتهم في السوق.

كما أن للتحليل المالي دورا مهما لمستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، حيث يعتبر تشخيصا لنشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة أو خلال عدة دورات، والذي يستعمل من عدة أطراف، بنوك، مستثمرين وإدارة المؤسسة نفسها بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، والحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لنقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة، كما شهد عصرنا الحاضر الكثير من التحولات السريعة التي دفعت ولاتزال تدفع العديد من المؤسسات وهيئات القطاع الحكومي والقطاع الخاص لاستخدام التحليل المالي لتقديم أحسن المنتجات وخدمات متميزة وبتكاليف أقل.

بعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا وجهة نظر مالكي رأس المال، امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين، ومن بينهم المرجعين الخارجيين عن طريق ما يسمى بالمراجعة التحليلية، وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا مستمرا وسريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعتبر بمالية

المؤسسة ما هو في الواقع إلا تعبيرا عن الحاجة المتولدة من التغير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع.

ولتحقيق جودة عملية التدقيق الخارجي أصبح لزاما على مدققي الحسابات استعمال عدة أساليب وأدوات تمكنهم من تحقيق ذلك، ومنها استعمال التحليل المالي للتحقق من صحة حسابات المؤسسة.

وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة عن الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية البحث

ما هو دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي؟

وعلى ضوء هذا التساؤل يكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات والتي تشكل تلك الاهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع منها:

- ما هو دور التدقيق الخارجي في المؤسسة؟
- ما دور التحليل المالي في تحسين التدقيق الخارجي؟
- هل يستخدم المدقق الخارجي التحليل المالي في تحسين جودة عملية التدقيق؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية السابقة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يلعب التدقيق الخارجي دورا مهما في تحقيق الرقابة على القوائم المالية للمؤسسة.
- للتحليل المالي دورا هاما في تحسين التدقيق الخارجي.
- يستخدم المدقق الخارجي التحليل المالي في تحسين جودة عملية التدقيق.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع دور التحليل في تحسين جودة التدقيق الخارجي راجع لعدة عوامل منها

- التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق كان العامل الأول في اختيار الموضوع؛
- الرغبة والميول الشخصي للاهتمام بالبحث في ميدان التدقيق؛
- فتح المجال أمامنا كباحثين؛
- معرفة وفهم أنواع الاختبارات التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال عملية التدقيق؛

– خلو الدراسات السابقة من مثل هذه المواضيع؛

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف دراسة هذا الموضوع بصفة أساسية إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف التالية:

– معرفة منهجية القيام بالتدقيق الخارجي.

– محاولة معرفة دور المدقق الخارجي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

– التعرف على الأساليب الحديثة في علم التدقيق.

– التعرف على الطرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء المؤسسات.

خامسا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في إبراز دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي بشكل جيد مما يؤدي إلى الرقي بمهنة التدقيق وتطويرها وزيادة كفاءتها، وتساعد المراجعة التحليلية المدقق الخارجي باختصار وقت التدقيق، وبالتالي تخفيض التكلفة وذلك من خلال مساعدته في اختيار العينة الاحصائية المتضمنة البنود الأكثر أهمية.

سادسا: منهجية البحث

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سنقوم باتباع المنهجية التالية

أ– منهجية البحث من الناحية النظرية

سيتم إنجاز هذا البحث بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والبحوث العلمية والملتقيات المتعلقة بمجال البحث، واعتمدنا على المنهج التاريخي لتبين تطورات وظيفة التدقيق عبر الزمن.

ب– منهجية البحث من الناحية التطبيقية

في الجزء الميداني من البحث تم الاعتماد على منهج دراسة حالة عينة من محاسبي المؤسسات، مكاتب المحاسبة، محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين من خلال إجراء قائمة استبيان التي تم

تصميمها لهذا الغرض قصد التعمق أكثر في الدراسة، وتم تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها بالاعتماد على برنامج -**SPSS**.

سابعا: صعوبات الدراسة

- ✓ عدم التجاوب المحسوس من بعض أفراد مجتمع الدراسة خاصة المهنيين منهم
- ✓ قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع، والتي لو توفرت لكانت بمثابة انطلاقة علمية مفيدة لموضوع البحث.
- ✓ عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين.

ثامنا: الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على دراسات أو أبحاث تناولت موضوع دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي بشكل مباشر وبصورة كافية، لكن تم الوقوف على بعض الدراسات والأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع بصورة مختصرة وغير مباشرة، والتي نوضحها فيما يلي:

1. **سردوك فاتح**، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، تخصص علوم تجارية ،جامعة المسيلة ، 2004. جاءت إشكالية الدراسة حول: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها بصحة وبعدالة للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وملاءمتها لجميع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا، والتي تعتبر موضوع الساعة من حيث أنها تعالج إشكالية مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل البيئة الحالية والتي أصبحت المعلومة فيها من أهم المتغيرات التي تحكمها. وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نجاح المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الملائمة مرهونا بالمعلومات المحاسبية، والتي سيتم على أساسها اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي بالدرجة الأولى من أجل تحسين الأداء وزيادة الفعالية، وكذلك مجمل المعلومات المحاسبية الخارجية والتي تعتبر أساسا للقيام باتخاذ مختلف القرارات المرتبطة بالأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة.

2. **نسرين حشيشي**، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي، جامعة بسكرة، 2012.

جاءت إشكالية الدراسة حول: كيف يساهم محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟

تكمن أهمية البحث في الدور الهام لمحافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق مفاهيم جديدة، وأهمية التدقيق الذي هو باعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، وكذلك أهمية خاصة من أجل سلامة مركزها المالي، وبالتالي فالاهتمام بنظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين الأداء التيسير للمؤسسة. ومن أهم النتائج التي خلصت بها الباحثة أن محافظي الحسابات يواجهون عدة مشاكل في عملهم أبرزها، ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات التي يقوم محافظ الحسابات بتقييمها

3. **ساري حامد العبدلي**، أهمية الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول محدودية وقصور استخدام الاجراءات التحليلية التي يمارسها المراقبون الماليون في وزارة المالية في دولة الكويت أثناء القيام بعملية التدقيق.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تسهم في بيان دور الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق، وما تكشف عنه من نتائج تهم المراقب أو المدقق، ثم بيان أسباب عدم استخدام تلك الاجراءات للاستخدام الأمثل في عمليات التدقيق التي يمارسها المراقبون الماليون في وزارة المالية في دولة الكويت. وأهم النتائج المتوصل إليها هو أن استخدام المراجعين الماليين للإجراءات التحليلية عند تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة يؤثر في كفاءة وفاعلية التدقيق والرقابة في وزارة المالية في دولة الكويت، حيث تبين أن وزارة المالية تقوم بتطوير إجراءات التدقيق على الأداء بصفة مستمرة، وأنه يتوفر لدى مدققي وزارة المالية المعرفة بمفهوم الاجراءات التحليلية، كما تساعدهم في التقليل من المشاكل والثغرات المتعلقة بعملية التدقيق

الفصل الأول:

التدقيق الخارجي

تمهيـــد

لقد أصبح هناك تغيرا في المؤسسات الاقتصادية وحجم أعمالها نتيجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول، ونتيجة التطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسة على الصعيد الدولي، مما استدعى من هذه المؤسسات أن تقدم تقارير مالية سنوية تحوي معلومات مالية على نشاط المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة المالية، حتى يتسنى للأطراف التي ترغب في الاطلاع على هذه التقارير الاستفادة منها، ولكي تتحقق هذه الاستفادة، لابد وأن يقوم شخص مختص بالتحقق من محتوى هذه التقارير (القوائم المالية) ومدى ملائمتها و تمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، لذلك يتم تدقيق هذه القوائم من قبل مدقق الحسابات والذي بدوره يجب أن يبدي رأيه باستقلالية وحيادية في عدالة تلك القوائم[1]، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحث الأول بعنوان، دور وأهداف التدقيق الخارجي والمبحث الثاني، معايير وجودة أعمال التدقيق الخارجي.

1- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 136.

المبحث الأول: دور وأهداف التدقيق الخارجي

نعرض في هذا المبحث نبذة تاريخية مختصرة عن نشأة التدقيق وتطوره عبر العصور.

المطلب الأول: نبذة تاريخية

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية (Auditor) وتعني الشخص الذي يتحدث بصوت عال، وقد نشأة هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض الحسابات الواردة وتدقيقها علما أن التدقيق كان يشمل التدقيق الكامل وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها[1].

كما أن نشأة التدقيق ترجع إلى نشأة الدول وملكيتها للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب، فقد كان لدى الفراعنة في مصر رقابة تهتم بضبط المحاصيل باعتبارها أهم الأشياء التي يمكن اقتضاء الضرائب منها، ويعتبر التدقيق ركن من أركان التخطيط في الدول الحديثة ولا يقف دوره على مجرد التدقيق المستندي والانتقادية للمستندات والحسابات، بل يمتد ليشمل تقييم الأداء والتحليل المالي واتخاذ ما قد يلزم من إجراءات تصحيحية[2].

إن التدقيق قديم قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من أجل إشباع حاجاته، عكس المحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود وحدة قياس السلع والخدمات المتبادلة إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للمدقق الخارجي، إذ أن هذه الأخيرة لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد و النظريات عند التسجيل فيها[3]. ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة، والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ، ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850م هو الاعتراف والرغبة بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل

1- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 17.

2- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة، مركز الإسكندرية، الإسكندرية، 2006، ص 17.

3- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 07.

شخص مستقل ومحايد، وقد نص على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862م، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للقيام بهذه المهمة، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج (الثنائي)، بالإضافة أن التدقيق كان تدقيقا تفصيليا ولجميع العمليات، ولكن بتقدم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات.

ومن فترة 1900م ولغاية 1933م اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات، وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أولمن اعترف بهذه الأهمية الأستاذ دكسي. (Diksee) الذي بين أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي[1]:

1) اكتشاف الغش والخطأ؛
2) اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛
3) اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية؛

وخلال الفترة المذكورة أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة وأصبحت كما يلي:

1) تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة.
2) اكتشاف الغش والخطأ.

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة اعترفوا بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي، ولهذا على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية أولا. أما الفترة ما بعد 1933م فقد شهدت شبه إجماع، وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939م في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mckesson and robbing من أن الغرض الرئيسي من التدقيق ليس اكتشاف الغش والخطأ فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة بل أن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذ كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي، وقد تم التأكيد على هذا المبدأ من قبل الجمعيات المهنية العالمية، مثل (الجارترد البريطانية والAICPA الأمريكية) إذ جاء في أدبيات ومنشورات هذه الجمعيات من أن الغرض الرئيسي لفحص البيانات المحاسبية من قبل محاسب قانوني مستقل ومحايد هو لأجل إعطاء الرأي حول صحة البيانات المالية.

1- هادي التميمي، مرجع سابق، ص ص17 -18.

أما في الوطن العربي فان فلسطين والعراق كانتا لديهما تشريعات متقدمة من سنة 1919م، وهي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطانية، وهذه التشريعات تثبت حقوق وواجبات مدقق الحسابات، أما في [إمارة شرق الأردن] فقد كانت الخدمات المهنية تقدم لها من فلسطين ولغاية سنة 1944م، إذ أنشأ أول مكتب لشركة جورج خضر، ومن سنة 1948م انتقلت مؤسسة سابا وشركائهم من القدس إلى عمان، إضافة إلى إنشاء فروع لمؤسسات تدقيق بريطانية مثل مؤسسة(وني مرى وشركائهم)، أما في مصر فقد بدأ تنظيم مزاولة المهنة بصدور قانون لسنة 1909م، وبموجبه اكتسب المدقق تقديرا واحتراما. وفي سنة 1946م تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين، ويجب الإشارة هنا إلى أن مهنة التدقيق أنشأت في أمريكيا من قبل البريطانيين في سنة 1905م، وبالأخص من قبل شخص اسكتلندي يسمى: واترهاوس (water house) ومازال هذا الإسم معروفا عالميا باسم price water house copper.[1]

وللتوضيح أكثر لموضوع التدقيق نعرض في الجدول التالي التطور التاريخي للتدقيق عبر العصور:

الجدول رقم (1-1): ظهور وتطور التدقيق

المدة	**الأمر بالتدقيق**	**المدقق**	أهداف التدقيق
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، الكاتب.	معاقبة السارق على اختلاس، حماية الأموال.
من1700إلى 1850.	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1900.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو القانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940.	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية الكشوفات المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970.	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.

1- هادي التميمي، مرجع سابق، ص ص18- 19.

من 1970 إلى 1990.	الحكومات، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
ابتداء من 1990	الحكومات، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 12.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع التدقيق الخارجي

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي:

رغم تعدد صيغ تعاريف التدقيق الخارجي، إلا أنها كلها تتفق في أهميتها بالنسبة للمؤسسة والأطراف الطالبة لها، كذلك الأهداف التي يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيقها، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

1- يعرف التدقيق الخارجي باعتباره فرع من فرعي التدقيق الرئيسية، الداخلي والخارجي بأنها الأداة الرئيسية المستقلة الحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة ومن الناحية الأخرى فإن التدقيق الخارجي بمعناه المتطور والحديث الشامل ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع التدقيق[1].

2- التدقيق هو الفحص المهني المتخصص للمعلومات، حول عمليات أو وظائف معينة، من أجل إصدار رأي موضوعي، مسؤول ومستقل عن هذه المعلومات، مقارنة إلى إطار مرجعي أو معياري، وهذا الرأي يزيد من القيمة الاستعمالية للمعلومات المعنية.

يشير هذا التعريف إلى نقاط مهمة وهي[2]:

- نوعية المعلومات المنتجة والمستعملة
- نجاعة الإجراءات
- فعالية الهياكل التنظيمية، وأنظمة التسيير.
- ملاءمة الاختيارات وفرض القرارات.

1- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص39.

2- عبد الرحمان بابنات ونصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 14.

3- يمكن تعريف التدقيق بأنه عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعيـة بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بمؤسسة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات[1].

4- كما يعتبر مسار التدقيق من أهم وسائل الرقابة الوقائية، ويعني إمكانية التحقق من مسار العمليات المحاسبية في المؤسسة بدءًا من المستندات الأصلية، وانتهاء بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية، أي أن مسار التدقيق يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة سواء في ظل النظام المحاسبي اليدوي، أو الإلكتروني، حيث يكون بالإمكان اكتشاف وتصحيح الأخطاء أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية[2].

5- وعرفت منظمة العمل الفرنسية التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[3].

ويهدف التدقيق الخارجي إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المؤسسة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة. وتهدف أيضا إلى تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج التدقيق. وبصفة عامة نستطيع القول أن التدقيق الحيادي الخارجي يتضمن الجوانب والنواحي التالية:

أ- ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية.

ب- التعرف على أساليب وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية التدقيق وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المؤسسة[4].

ج- عملية التدقيق تتم بواسطة شخص مؤهل ومستقل: وذلك حتى يكون للرأي الذي يبديه قيمة وينال ثقة المستخدمين لهذه القوائم والتقارير، حيث لا قيمة للرأي الذي يصدر من شخص لا يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، لذلك يجب أن يكون الشخص الذي يقوم بالتدقيق مستقلا في مظهره، وسلوكه، وفكره.

1- منصور أحمد البديوى وشحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 13.

2- زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 34.

3- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 10.

4- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص39.

د- المعلومات الكمية والمعايير المحددة: فكلمة المعلومات الكمية قد تأخذ أشكال مثل المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة أو عدد الشكاوى الواردة من العملاء وبالتالي فإن هذا التعريف لا يقتصر على التدقيق المالي وإنما يتسع ليشمل الأنواع الأخرى من التدقيق مثل التدقيق التشغيلي وتدقيق الالتزام، لأن المعايير التي يتم على ضوئها تقييم مدى تطابق وعكس المعلومات الكمية* للواقع قد تكون مجموعة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كما في حالة التدقيق المالي، أو قد تكون القوانين واللوائح كما في حالة تدقيق الالتزام أو الكفاءة والفاعلية كما في حالة التدقيق التشغيلي.

هـ- تبليغ المهتمين بشئون المؤسسة بنتيجة التدقيق (التقرير): فالرأي الذي يصل إليه المدقق بعد قيامه بتجميع الأدلة وتقييمها لمعرفة مدى تطابق أو عكس المعلومات الكمية محل التدقيق للواقع بدرجة معقولة لا بد من تبليغه كتابة للمهتمين بشئون المؤسسة الاقتصادية، فالتبليغ أو التقرير هو المنتج النهائي لعملية التدقيق، ويختلف الشخص الذي يوجه إليه التقرير باختلاف نوع التدقيق، ففي حالة التدقيق المالي للقوائم المالية يوجه التقرير لأصحاب رأس المال، بينما في التدقيق التشغيلي يوجه إلى إدارة المؤسسة لتعريفها بنواحي القصور ونقاط الضعف التي تسبب عدم الأَداء والاقتراحات اللازمة لعلاجها، وفي حالة تدقيق الالتزام مثل تدقيق الإقرار الضريبي يوجه التقرير إلى السلطة الضريبية[1].

ثانيا: أنواع التدقيق الخارجي

يعتبر تدقيق نظم المعلوماتية من بين أهم الوسائل المقوّمة لهذه النظم وعلى وجه الخصوص نظام المعلومات المحاسبية الذي يراد منه توليد معلومات ذات مصداقية وتعبيرا عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وملائمة لاتخاذ القرارات، لذلك بات من الضروري على المؤسسة الاقتصادية العمل بنوع معين من التدقيق يناسب شكلها، حجمها وطبيعة نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يعطي مصداقية وصرامة أكثر للمعلومات وضمان لمستعملي القوائم المالية.

إن تبني نوع معين من التدقيق ملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية الداخلية من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها، وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم نظام التدقيق والمحافظة على استمراريته.

وسوف نميز بين مختلف أنواع التدقيق انطلاقا من الزاوية التي ينظر من خلالها إلى التدقيق،

1- منصور أحمد البديوى وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص14-16.

* المعلومات الكمية هي معلومات يمكن صياغتها في صورة غير مالية مثل عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل.

وكذلك من منظور أو جانب القائم بها من حيث[1]:

- القائم بعملية التدقيق
- الالزام القانوني
- مجال أو نطاق التدقيق
- توقيت التدقيق
- مدى الفحص أو حجم الاختبارات
- الجهة التي تقوم بالتدقيق.

أولا- من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بالتدقيق إلى نوعين أساسيين هما:

1- التدقيق الخارجي:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم المؤسسة، بشأن الأحداث والتصرفات الاقتصادية، لتحديد مدى تماشيها مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية ولأصحاب المصلحة في المؤسسة[2]، كما أن الوظيفة الأساسية للمدقق الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ومحايدا للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها[3].

ويفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي للحسابات وهي[4]:

1-1 التدقيق القانوني (Audit légal) أي التي يفرضه القانون، ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات (commissaire aux comptes).

1-2 التدقيق التعاقدي (الاختيارية) (Audit contractual) التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية)المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا.

1-3 الخبرة القضائية (Expertise judiciaire) التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

1- محمد التهامي طواهر وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص 30.

2- فاتح غلاب، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص61.

3- زهرة توفيق سوداء، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2009، ص 52.

4- محمد بوتين، مرجع سابق، ص 27.

توجد عدة فروق لأنواع المراقبة (القانونية، التعاقدية، الداخلية، الخبرة القضائية) التي تخضع لها المؤسسة، يمكن حصرها والوقوف عليها من خلال جدول المقارنة التالي:

جدول رقم(1-2): مقارنة بين أنواع التدقيق

المميزات	تدقيق قانوني	تدقيق تعاقدي	تدقيق داخلي	خبرة قضائية
1. طبيعة المهمة	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تـــعاقدية	وظيفة دائمة في المؤسسة	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
2. التـــعيين	من طرف الدولة	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة.	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
3. الهـــدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية الصادقة ، تدقيق معلومات مجلس الإدارة.	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	تحسين الدورة الإدارية، اقتراح شروط تحسين التنظيم ومعاملة المعلومات للإدارة	إعلام العدالة وارشادها حول أوضاع مالية و محاسبية، تقويم مؤشرات بالأرقام
4. التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفـــاقية	مهمة تحددها المديرية العامة	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
5. الاستقلالية	تامة تجاه مجلس الإدارة و المساهمين	تامة من حيث المبدأ	عدم الخضوع سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة	تامة تجاه الأطراف
6. مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسييـــر	تدخل مباشر في التسييـــر	ينبغي احترامه
7. إرسال التقرير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة عادية، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	المديرية العامة	إلى القاضي المكلف بالقـضية
8. شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات.	التسجيل، مبدئيا، في الجمـــــعية الوطنية	أجير في المؤسسة	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجـلس القضاء
9. إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال الغير شرعية	نعـم	لا	لا	غير مقبول
10. الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحـسب النتائج مبدئـيا	بحسب النتائج مبدئيا

11. المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	حسب عقد العمل	مدنية، جنائـية، تأديبــية
12. التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسســـة	محددة في العقد	تطبيق عــقد العمـــل	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
13. الأتعاب	قانون رسمـــي	محددة في العقد	أجـــرة	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضـــي
14. طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية ،مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص 28.

إن اهتمامنا موجه إلى النوعين الأوليين، التدقيق القانوني التدقيق التعاقدي (الاختياري)، اللذين يشتركان في مهمة المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، مدعمة بأدلة وقرائن إثبات، التي تنجز حسب معايير[1].

2- التدقيق الداخلي:

ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي، وقد لقي قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبح أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، وبموجب هذا التطور أصبح برنامج يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى.

ويتضح التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه خلال مدة زمنية متعاقبة، إذ أن التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المراجعين الداخليين ينظر له على أنه: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز

1- محمد بوتين، مرجع سابق، ص 29.

أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط (Disciplined) لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر (Risk Management) والرقابة (Control) وحوكمة الشركات(orporate Governance)[1].

ومن التعاريف السابقة لطبيعة التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي، يمكن إعداد الجدول التالي لإبراز أوجه الخلاف بين دور كلا من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي[2]:

جدول رقم(1-3): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الهدف أو الأهداف	1- الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة و صدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة لنتيجة الأعمال و المركز المالي. 2- الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير و القوائم المالية.	الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة، عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وبذلك ينصب الهدف الرئيسي علي اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعة.
نوعية من يقوم بالتدقيق.	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.
درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات(مثل الحسابات والتكاليف) ولكنه يخدم رغبات وحاجات الإدارات الأخرى.
المسؤولية.	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.
نطاق العمل.	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال التدقيق الخارجي.	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع الداخلي فبقدر المسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمراجع الداخلي، يكون نطاق عمله.
توقيت الأداء.	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 32.

1- مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي6-7ماي2012، ص 8.

2- محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 31.

ثانيا: من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

1- التدقيق الالزامي:

وهو التدقيق التي يحتم القانون به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي للمدقق واعتماد القوائم المالية الختامية له، ومن ثم يترتب على عدم القيام بذلك التدقيق وقوع الشخص المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة، ومن أمثلة التدقيق الإلزامي، تدقيق حسابات شركات المساهمة، حيث نص القانون الجزائري لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات المسؤولية المحدودة رقم 109 لسنة 1981 في المادة رقم (103) على ما يلي[1]:

يكون لشركة المساهمة مراقب حسابات (مراجع خارجي) أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق،حيث تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه.

تنص المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي[2]:

تعيين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني، فهذه المادة تلزم المؤسسات ذات الأسهم بتعيين مندوب للحسابات وتحدد كذلك مدة التعيين بثلاث سنوات.

2- التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني، فهو تدقيق اختياري طالما أن المؤسسة لا تخضع لقانون يلزمها بتدقيق قوائمها المالية، وفي هذه الحالة يكون التدقيق بناءا على رغبة ملاك المؤسسة، لما يعود عليهم بالفائدة من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء[3].

فحسب المادة 584 من القانون التجاري الجزائري تنص على ما يلي:

"....ولهذا الغرض توجه الوثائق المشار إليها في الفقرة المتقدمة وكذلك نص القرارات المقترحة وعند

1- محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص 33.

2- المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/04/29، المعدل والمتمم للأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد27، ص32 .

3- رزق أبوزيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2015، ص 48.

الاقتضاء، تقرير مندوب حسابات، إلى الشركاء حسب الشروط وفي الآجال المحددة قانونا"[1].

فحسب هذه المادة، تعيين مندوب أو مراجع حسابات يكون للحاجة، وفي حالة المخالفة فلا تقع المؤسسة في وطأة مخالفة القانون.

ثالثا: من زاوية مجال أو نطاق التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث مجال أو نطاق التدقيق إلى نوعين هما على النحو التالي:

1- التدقيق الكـامل:

في هذا النوع من التدقيق يكون للمدقق عمل غير محدد إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة خلال الفترة المحاسبية[2]. ولكن بصفة عامة يرتبط هذا النوع بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة، وابداء الرأي عن جميع هذه البيانات وليس عن جزء منها، ويكون المدقق مسؤولا عن تدقيق جميع البيانات المالية حتى في حالة اعتماده على إجراء التدقيق الكامل الاختباري[3].

2- التدقيق الجزئي:

وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة، أو هو بمثابة ذلك النوع من التدقيق الذي توضع فيه القيود على نطاق فحص المدقق بأي صورة من الصور وتحدد الجهة التي تعين المدقق على تلك العمليات[4].

وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي[5]:

- لا يجب على المدقق إطلاع المسؤولين في المؤسسة موضوع التدقيق على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بتدقيقها والتي قام باختيارها.

- لا يجب على المدقق استخدام العمليات وبنفس الأسلوب عند القيام بتدقيق عمليات نفس المؤسسة

1- الأمر رقم 27/96 المؤرخ في 1996/12/09، المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد27، ص06

2- كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 188 .

3- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 49.

4- حسين قاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 17.

5- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 41.

مرة أخرى.

– على المدقق أن يكتب في تقريره تفاصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها ومراجعتها.

– لا يجب على المدقق اتباع أسلوب التدقيق الجزئي إلا بعد أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق وتأكده أنه نظام جيد ويبعث على الاطمئنان.

رابعا: من زاويـــة توقيت التدقيق

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية إلى أنواع التدقيق ونميز بين نوعين هما:

1- التدقيق المســتمر

يقصد به القيام بعملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة، إذ يقوم المدقق ومندوبيه بزيارة المؤسسة في فترات متعددة خال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات بالإضافة لتدقيق نهائي للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات و إقفال الدفاتر[1].

2- التدقيق النهـــائي:

يستعمل هذا النوع من التدقيق في نهاية السنة المالية للمؤسسة، بعد أن تكون هذه الدفاتر قد أقفلت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر[2].

خامسا: من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المدقق إلى نوعين هما:

1- التدقيق الشامل (تفصيلي)

وتشمل كافة الدفاتر والمستندات المحاسبية، بهدف التأكد من خلوها للأخطاء والتلاعبات مع التحقق من أن العمليات مقيدة بانتظام وبشكل سليم[3]، ويناسب هذا النوع المؤسسات صغيرة الحجم، أما بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم فإنه سيؤدي إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي

1- رأفت سلامة محمود، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص 34.

2- زهرة توفيق سوداء، مرجع سابق، 2009، ص 49.

3- قلاب ذبيح الياس، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، السنة 2011، ص 47.

الوقت والتكلفة.

2- التدقيق الاختباري

في هذا النوع يقوم المدقق بفحص عينه من البيانات المالية للمؤسسات دون إجراء تدقيق شامل لها، حيث يتم اختيار عينه ممثلة تمثيلا صحيحا لمفردات المجتمع (البيانات المالية)، ويقوم المدقق بإخضاع هذه العينة لعملية التدقيق، ويعتبر هذا النوع من التدقيق أكثر الأنواع انتشارا في الوقت الحالي[1].

سادسا: من حيث طبيعة إجراءات التدقيق الميداني.

تنقسم إجراءات التدقيق الميدانية إلى الأنواع الثلاثة التالية[2]:

1- التدقيق المستندي: هي التي تقوم على أساس أن المستند المعين هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها المدقق في إنجاز عملية التدقيق عن طريق مقارنة البيانات الواردة في المستند بما تم تسجيله في الدفاتر من قيود، كما يقوم المدقق من ناحية أخرى بفحص وتدقيق مدى سلامة المستند وصحته وقانونيته.

2- التدقيق المحاسبي: هو عبارة عن التدقيق الذي يقوم به المدقق في المرحلة التالية بعد انتهائه من التدقيق المستندي والذي يتمثل في قيامه بالتدقيق الرقمي لكل ما تم تسجيله في الدفاتر والسجلات المحاسبية من حيث القيمة والكمية في نفس الوقت هو الذي يمكنه التأكد من صحة العمليات الحسابية المسجلة في هذه الدفاتر والسجلات.

3- التدقيق الفني: يتم التدقيق الفني بغرض أن يتمكن المدقق من إبداء الرأي الموضوعي عن مدى صحة وسلامة المركز المالي للمؤسسة، وذلك من خلال عدة إجراءات للتأكد مما يلي:

- مدى صحة ودقة تقويم أصول وممتلكات المؤسسة.
- مدى صحة ودقة تقويم التزامات المؤسسة للأطراف المختلفة.
- مدى صحة ملكية المؤسسة لأصوله وموارده المختلفة.

1- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص 49-50.

2- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الخارجي وأهدافه

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات التدقيق لدليل عن مدى أهميته لذلك سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهمية التدقيق وأهدافه.

أولا: أهمية التدقيق الخارجي

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدث تغيرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجلات الحياة بصفة عامة، فتحول المصنع الصغير إلى مصنع كبير استلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين، فأصبح بذلك التدقيق مطلب ضروري وذي أهمية في الميدان[1].

وتنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي[2]:

1- إدارة المؤسسة التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية المدققة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

2- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط وفرض الضرائب وغير ذلك.

3- المستثمرون الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات التي تستخدم لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن.

4- المقرضون والبنوك الذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

وعموما فأهمية نشاط تدقيق الحسابات وآثاره على سلوك مستخدمي القوائم المالية في اتخاذهم لقراراتهم تتضح من خلال الآتي[3]:

- تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر اتخاذ القرارات غير السليمة.
- يستلزم اتخاذ قرار معين، وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير التدقيق والتي ترتبط بتحقيق أهداف معينة.
- تكون باعثا ودافعا لاتخاذ موقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج غير المرغوب فيها.

1- زهرة توفيق سوداء، مرجع سابق، ص 18.

2- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 39.

3- فاتح غلاب، مرجع سابق، ص 51.

ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي

يعرف التدقيق على أنه الفحص الانتقادي للقوائم المالية كالميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة بها وكل ما هو محاسبي ومالي في تقرير مجلس إدارة المؤسسة موضوع المراقبة[1]، ومع تطور علم التدقيق وزيادة الطلب عليه أصبح الهدف الأساسي لعملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد من قبل المدقق الخارجي في مدى عدالة البيانات المالية والقوائم المالية التي قام بتدقيقها ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة وإصدار تقريره النهائي للمساهمين أو من قام بتعيينه، وحتى يصل المدقق لهذا الرأي فأن عليه القيام بمجموعة من الأهداف، وهي نوعان[2].

1- أهداف رئيسية (أساسية): وتتمثل فيما يلي:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي[3].
- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع الخارجي في تقريره حول أداء هذا النظام.
- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالقوائم المالية الموثوقة، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة[4].

إن التطور في أهداف التدقيق صاحبه التطور في المؤسسات نفسها وفي أعمالها، وكان السبب في تطور أهداف التدقيق القرار الصادر عن القضاء الإنجليزي عام 1897م، عندما قرر أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدف رئيسي لمدقق الحسابات وأن المدقق لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات.

ويمكن حصر الأهداف الرئيسية لمدققي الحسابات في الشكل التالي[5]:

1- محمد بوتين، مرجع سابق، ص 29.

2- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 39

3- زهرة توفيق سوداء، مرجع سابق، ص 19.

4- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 7.

5- حواس صالح، مرجع سابق، ص 146.

شكل رقم (1-1): الأهداف الرئيسية لمدقق الحسابات

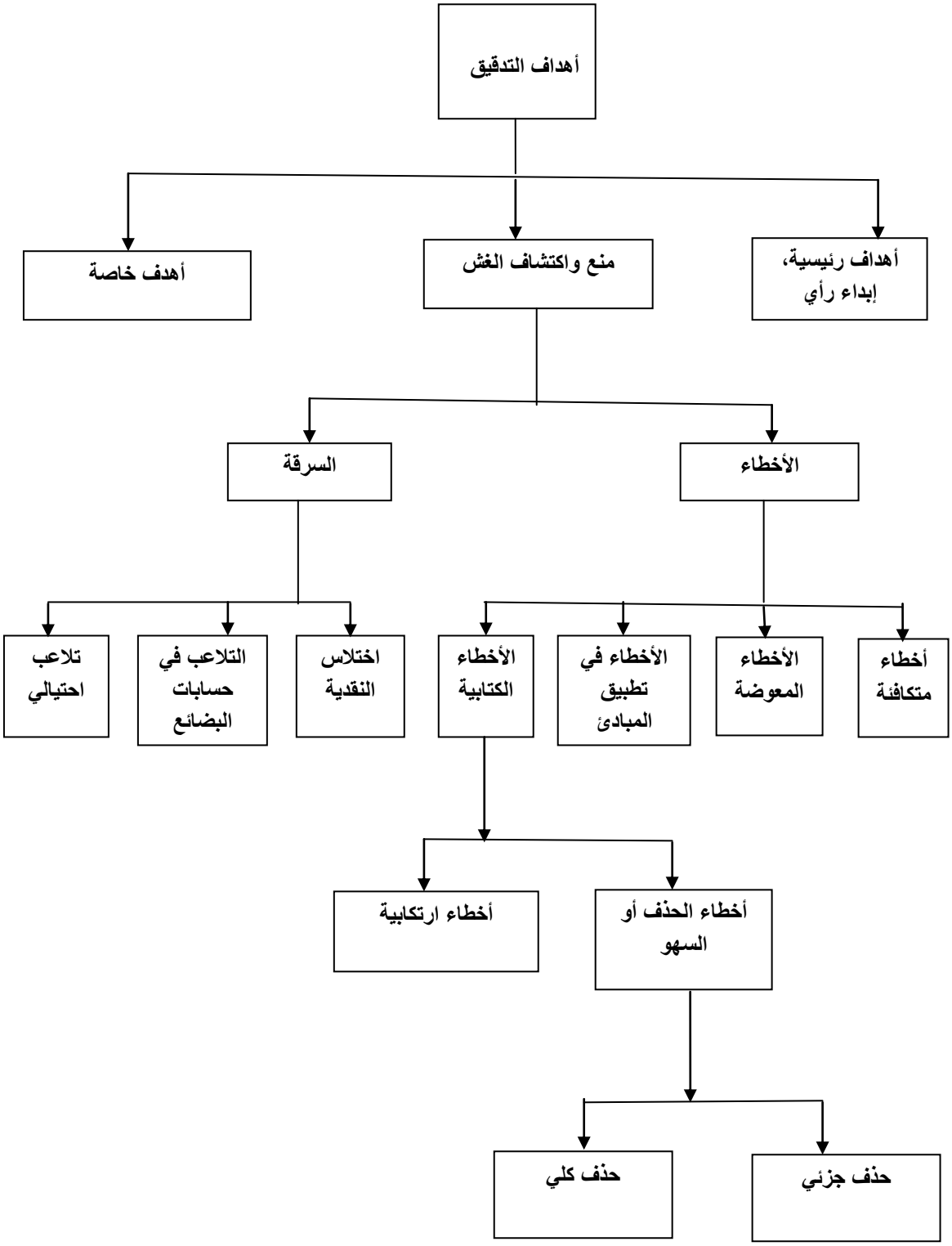

المصدر: حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 146.

2- الأهداف الخاصة

تعتبر الأهداف التي سبق ذكرها هي الأهداف الرئيسية للتدقيق الخارجي، وفي سبيل تحقيق المدقق لتلك الأهداف، فإن هناك أهداف فرعية يجب أن يحققها، وهي أهداف متعلقة بفحص أرصدة حسابات القوائم المالية، هذه الأهداف تستخدم كأهداف وسطية، وتعتبر حلقة وصل بين معايير التدقيق وإجراءاته وتتمثل هذه الأهداف الفرعية في الآتي[1]:

1- **الشمولية:** نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والقوائم المالية، أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد بتسجيلها محاسبيا.

2- **الوجود:** هو كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة (استثمارات، مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون، النفقات، الايرادات) يتأكد المدقق أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو ديونا أو إيرادات أو نفقات وهمية.

3- **الملكية:** نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلا أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا، تعتبر كالحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولا بد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحقق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المدقق التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني[2].

4- **التحقق من عرض القوائم المالية:** تؤكد الإدارة أن البيانات والقوائم المالية معروضة وفقا لما هو مطبق في معايير إعداد التقارير المالية، ولذلك يجب على المدقق التحقق فيما إذا كانت الأرصدة بالحسابات والقوائم المالية للمؤسسة معروضة ومفصح عنها بشكل ملائم وفقا لما هو مطبق بهذه المعايير، وفي هذه الحالة يقوم المدقق بأداء اختبارات للتحقق من أن كافة أرصدة الحسابات والبيانات المالية قد تم إدراجها وعرضها على نحو صحيح في الحسابات والقوائم المالية.

1- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010، ص 12.

2- زهرة توفيق سوداء، مرجع سابق، ص 21.

5- **صحة التقييم:** يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق، وعادة يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة إلى أن هناك الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات، وفي هذه الحالة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة بالبورصة وغيرها[1].

6- **اكـتشاف أعمال الغش والــتزوير:** كان اكتشاف أعمال الغش والتزوير من طرف المدقق قديما غاية في حد ذاتها، غير أن هذه الناحية قد أصبحت ثانوية للهدف الرئيسي، أي أن المدقق قد يعثر أثناء أداء المهمة صدفة على أعمال غش كالتلاعب بأموال المؤسسة واستعمالها الغير الشرعي، أو تزوير المعلومة المحاسبية بهدف إظهار وضعية غير الوضعية الحقيقة للمركز المالي لها.

إن التلاعب بالأموال لدليل على ضعف نظام الرقابة الداخلية، ومهما يكن فعلى المسؤولين اكتشاف ذلك، وهذا دور المدقق الداخلي، وعلى المدقق الخارجي، في هذه الحالة جمع ما أمكن من الأدلة حتى يتسنى له الوقوف على أثارها المادية المحتملة على الحسابات.

7- **التدقيق وتحسين التسيير:** يقوم المدقق بتقييم نظام المراقبة الداخلية وفحص حسابات المؤسسة موضوع التدقيق ويقدم تقريرا مفصلا عن نقاط الضعف وكذا الأخطاء المكتشفة، مما ينتج عنها تحفظات ترفق باقتراحات حلول، وللمدقق أن يعطي رأيه وأن يقدم نصائح في حدود مراقبته. لذلك فإن الأخذ بكل هذا سيؤدي إلى تحسين التسيير[2].

1- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 32.

2- محمد بوتين، مرجع سابق، ص ص 31-32.

المبحث الثاني: معايير وجودة أعمال التدقيق

تختلف عملية وضع معايير التدقيق من بلد إلى آخر، في بعض البلدان يتم وضع معايير التدقيق عن طريق مهنة المحاسبة القانونية ذاتها، وفي بلاد أخرى فإن تلك المعايير يتم تحديدها تأسيسا على المتطلبات الحكومية[1]. وتعد جودة مهنة التدقيق دالة في عدد من العوامل، على سبيل المثال سمعة مهنة المحاسبة والتدقيق، جودة النظام التعليمي، وعملية التأهيل وتعتبر السمعة هامة حيث أنها تحدد ما إذا كانت المهنة قادرة على جذب الأفراد الأكفاء أم لا[2].

المطلب الأول: معايير التدقيق الخارجي

إن التدقيق مهنة حرة تحكمها قوانين، قواعد ومعايير، والمدقق شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيدا من فترة إلى أخرى لتعقد عالم الأعمال اليوم وتعقد المحاسبات والمشاكل المالية، إذ على المدقق احترام نصوص العقد الذي يربطه بالمؤسسة التي يراقبها وإن يبذل في إنجاز المهمة المسطرة عناية الرجل المعتاد، وترتب الأخطاء بحسب الأهمية، فهناك الخطأ التافه وهناك التقصير.

- الخطأ التافه: إن الإنسان خطاء بطبعه، وعليه فإن الخطأ التافه هو ما يرتكبه الشخص الحريص على شئونه والساهر على مصالحه (مثل ارتكاب أخطاء حسابية، الترحيل...).

- التـقصير: ويفرق بين التقصير اليسير، وهو خطأ يرتكبه الرجل العادي عند قيامه بشئونه الخاصة(مثل الاكتفاء بتصريحات المسئولين دون تدقيق قوائم الجرد)، والتقصير الجسيم، الذي لا يفترض أن يرتكبه الشخص العادي وأقل الناس اهتماما بشئونه (مثل توزيع أرباح خيالية، الاكتفاء بتدقيق العمليات الحسابية فقط...).إذا كان المدقق الخارجي غير مسؤول عن الخطأ التافه فهو مسئول عن كل تقصير[3].

تعتبر معايير التدقيق كمقاييس واضحة نستطيع من خالها تقييم عملية التدقيق والحكم على الجدوى منها[4]. ولقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكيين قائمة بمعايير التدقيق، حيث تم تبويبها إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضمنت المجموعة الأولى المعايير المرتبطة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، أما المجموعة الثانية ارتبطت بتنفيذ عملية التدقيق، أما المجموعة الثالثة فقد خصصت لكيفية

1- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 579.

2- مرجع نفسه، ص 525.

3- محمد بوتين، مرجع سابق، ص 37.

4- محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص 37.

إعداد تقرير المدقق الخارجي[1].

أولا: المعايير العامة (الشخصية)

ترتبط المعايير العامة بالتكوين الشخصي لمدقق الحسابات، حيث تشترط توافر مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب توافرها في المدقق، بالإضافة إلى المتطلبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والخبرة العلمية التي يجب توافرها لمنح الترخيص اللازم لمزاولة المهنة[2].

تم إصدار المعايير العامة للتدقيق من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين "AICPA" في عام 1954م وقد ساهمت المعايير في تحقيق المزايا التالية لمهنة تدقيق الحسابات:

- تدعيم الثقة في التدقيق كمهنة معترف بها
- تساعد هذه المعايير في جعل مهنة التدقيق ذات كيان مستقل وبدونها تصبح مزاولة المهنة وظيفة غير مفيدة.

في غياب المعايير تصبح مهنة التدقيق في غير مكانها الملائم مما قد يجعل مهنة التدقيق تتحول من مهنة خاصة إلى وظيفة حكومية.

حتى يقدم المدقق رأيه حول القوائم المالية بشكل محايد ومستقل لابد من معايير تحكم عملية التدقيق بعين الاعتبار وقد تم إصدار هذه المعايير كما ذكرنا سابقا من قبل مجمع المحاسبين الأمريكيين والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي[3]:

1- معيار التأهيل العلمي: أن يكون حاصلا على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.

2- من ناحية التأهيل العملي و الكفاءة المهنية: أن يكون قد أنهى التربص كخبير محاسبي لدى مكتب للخبرة المحاسبية أو لديه عشرة سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص، في الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على التدقيق بالكفاءة المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي أن تنظم ملتقيات دورية وندوات وتربصات ميدانية يستطيع المدقق من خلالها تنمية قدراته الفكرية والعلمية والميدانية على حد سواء وتمكنه من الإيفاء بمتطلبات التأهيل العلمي، العملي والكفاءة المهنية[4].

1- عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص54.

2- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 121.

3- حواس صالح، مرجع سابق، ص ص 150-151.

4- محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص 39-40.

3- معيار بذل العناية المهنية الملائمة: يتضمن المعيار الثالث ضرورة بذل العناية المهنية أثناء تأديته للفحص وعند إعداد تقريره عن عملية التدقيق.

ويعني ذلك أن المدقق مسؤول مهنيا عن أداء عمله على نحو جاد وحذر، وللتوضيح تشمل بذل العناية المهنية جوانب مثل اكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة التدقيق وموضوعية تقرير المدقق، وقد يعرض هذا المفهوم للدراسة والتحليل النظري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتحديد مسؤولية مدقق الحسابات ليس في مجال اكتشاف الأخطاء وأوجه التلاعب فحسب، ولكن بالنسبة للأداء المهني بصفة عامة[1].

4- الاستقلال (حياد) المدقق: يجب أن يتوفر في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل عمل للتدقيق، الاستقلال، والذي يعرف بأنه" القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية " فهذا الاستقلال يمثل حجر الأساس أو الزاوية بالنسبة لمهنة التدقيق، ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المدققين فضلا عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة التدقيق، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير التدقيق (كمنتج مادي وأساسي للتدقيق)، إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المدقق يكون لا قيمة له اجتماعيا أو اقتصاديا إذا كان المدقق غير مستقلا واستقلال المدقق يكون في[2]:

- الاستقلال في إعداد برامج التدقيق دون تدخل الإدارة في أي تعديل على هذا البرنامج.
- الاستقلال في مجال الفحص دون تعرضه لأية ضغوط أو تدخل في عملية اختيار المجالات والأنشطة والمفردات التي تخضع لعملية الفحص.
- الاستقلال في مجال إعداد التقارير دون تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عمليات الفحص أو التأثير على الرأي النهائي بالقوائم المالية محل التدقيق.

ثانيا: معايير العمل الميداني:

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة المعتمدة ميدانيا في تطبيق التدقيق وفي هذا الإطار نجد[3]:

1- ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة وتعريب محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريج، المملكة العربية السعودية، 2002، ص43.

2- عبد السلام عبد الله وسعيد أبو سرعة، مرجع سابق، ص 30.

3- زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص 34.

1- قاعدة التخطيط السليم للعمل والاشراف الملائم على المساعدين: يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأشغال الواجب القيام بها وله أن يساعده في ذلك أعوان على أن يشرف على أعمالهم، إذ ليس له حق تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم وهو المسؤول المسئولية الكاملة[1].

2- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة: يتطلب هذا المعيار من معايير العمل الميداني ضرورة حصول المدقق الخارجي على أدلة إثبات كافية وملائمة بحيث تساعده في إبداء الرأي في القوائم المالية لمؤسسة العميل، كما تدعم الثقة في عدالة هذه القوائم ولذلك يجب التوصل إلى الأدلة و القرائن الجديرة بالثقة من خلال عدة وسائل كما في حالة حصول المدقق على أدلة من داخل المؤسسة مثل: دفاتر الحسابات ومستندات القيد وغيرها أو أدلة من خارج المؤسسة مثل: المصادقات والاستفسارات الخارجية وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدلة من خارج المؤسسة تكون أكثر ثقة من الأدلة التي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، وحتى يمكن اعتبار الأدلة ملائمة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبند محل التدقيق، وعلى هذا الأساس فإن المدقق لا يبدي رأيا إلا بعد التأكد من كفاية الأدلة وملائمتها[2].

3- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: ويعني هذا المعيار أنه يجب على المدقق أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي) القائم بالمؤسسة محل التدقيق، كأساس لإمكانية الاعتماد عليه، ولتحديد المدى المطلوب من الاختبارات لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لها.

ويعود اهتمام وهدف المدقق من وراء وجود نظام الرقابة الداخلية إلى العنصرين الآتيين[3]:

- زيادة مصداقية القوائم المالية: هناك اتفاق بين اهتمامات المدققين، والإدارة من نظام الرقابة المطبق وخاصة فيما يتعلق بزيادة درجة الثقة، وإمكانية الاعتماد على رأي المدقق في تقييم تلك القوائم. فإذا كان هناك نظام رقابي فعال، يعني ضمان الالتزام بالقواعد، والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

- الاهتمام بالرقابة على جميع العمليات: بجانب اهتمام المدقق بجانب التوازن الحسابي لأرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ فهناك اهتمام آخر وهو التحقق من وجود نظام رقابي فعال يغطي جميع العمليات المختلفة في المؤسسة محل التدقيق، ويرجع ذلك إلى أن دقة المخرجات في أي نظام

1- محمد بوتين، مرجع سابق، ص40.

2- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص 126-127.

3- عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 29-30.

محاسبي مرتبطة أساسا بدقة مدخلات هذا النظام في البداية.

ثالثا: معايير إعداد التقرير

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق وهو وسيلة مكتوبة لنقل وايصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم و موثوق فيه إلى جميع المستفيدين كما يعد وثيقة تمكن من إثبات قيام المدقق بتنفيذ واجباته، كما أشار معيار التدقيق الدولي رقم (700) إلى شكل ومحتوى تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله ويوضح فيه رأيه عن القوائم المالية، ويحكم إعداد هذا التقرير وفقا لما جاء بمعايير التدقيق وهي أربعة معايير مهنية يجب الإشارة إليها في التقرير وهي:

1- مدى توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يجب أن يشير المدقق في تقريره إلى أن القوائم المالية للعميل تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، حيث تعتبر هذه المبادئ هي الأساس الذي يقاس عليه صدق وعرض القوائم المالية[1].

كذلك يرى البعض أنه عند قيام المدقق بتحديد ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية فإنه يجب أن تحقق هذه المبادئ وفق هدفين[2]:

- أن هذه المبادئ تعمل على تحديد تأثير العمليات داخل المؤسسة كما حدثت فعلا، وتستخدم الأساس الملائم لتحقيق الإيرادات، بشكل يربط التكاليف بالإيرادات وتخصيصها على الفترات المحاسبية.

- أن الإجراءات المتبعة لعرض الميزانية والقوائم المالية تخلو من التحيز وتعبر بصدق عن البيانات والطرق المحاسبية لكل من له مصلحة في المؤسسة.

2- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يقتضى هذا المعيار بضرورة الإشارة إلى تجانس تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و مدى الثبات في تطبيقها وتهدف إلى ما يلي[3]:

2-1 قابلية القوائم المالية للمقارنة للفترات المتتالية.

1- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص ص 127-128.

2- توماس ويليام وأمرسن هنكي، المراجعة بين النظري والتطبيق، ترجمة وتعريب أحمد حامد حجاج كمال الدين سعيد وسلطان محمد علي السلطان، دار المريخ، الرياض، 1986 ص 62.

3- محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 299-300.

2-2 عدم تأثر القوائم المالية تأثرا جوهريا بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى

3-2 عدم اضطرار المدقق لتعديل تقرير التدقيق وأسس إعداده بسبب حدوث أي تغيرات في هذه المبادئ المحاسبية

4-2 عدم إتاحة الفرصة للتلاعب في استخدام وتطبيق بعض المبادئ المحاسبية لإظهار نتيجة معينة.

وبصفة عامة يمكن القول في هذا المجال أن المدقق عليه دراسة وتحليل أسباب التغيير في تطبيق بعض المبادئ المحاسبية ولا يوافق على هذا التغيير إلا بمبررات منطقية ومقبولة ولظروف غير عادية مرت بها المؤسسة خلال هذه الفترة.

3- قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية

يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح، كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات العرض السليم للقوائم المالية ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم والتي تتطلب إيضاحات عند إعداد القوائم المالية، وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرار المؤسسة.

ومن المفيد أن يأخذ المدقق الاعتبارات التالية للحكم على ملائمة الإفصاح وكفايته[1]:

1-3 الهدف الرئيسي لإفصاح هو المصلحة العامة

2-3 وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح فقد يكون الضرر للمشروع يفوق الفوائد العائدة للغير ويلعب عامل الأهمية دورا كبيرا في مجال الإفصاح لارتباطه بالمصلحة العامة ويقاس باحتمال تأثيرها على المستثمر العادي والأهمية لا تتوقف على قيمة العناصر النسبية فقط بل تتوقف على أهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

3-3 القوائم المالية المتفق عليها قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات هامة قد تكون ضرورية لاتخاذ القرارات.

4-3 إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل ولا تحمل أكثر من معنى أو تحمل شكاً

1- زاهرة توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص 36-37.

في معناها.

4- إبداء الرأي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها:

يتناول المعيار رقم 570 مسؤوليات المدقق في تدقيق البيانات المالية المتعلقة باستخدام الإدارة لافتراض المؤسسة المستمرة في إعداد البيانات المالية، حيث تعد الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية الأساسية التي تعد على أساسها القوائم المالية، وبموجبه ينظر المدقق إلى المؤسسة على أنها مستمرة بمزاولة نشاطها في المستقبل البعيد دون أن يكون لها حاجة للتصفية أو التوقف[1].

يتطلب المعيار المحاسبي رقم (1) من الإدارة عمل تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار كمؤسسة مستمرة[2]." وعندما تكون المؤسسة على علم (عند قيامها بالتقويم) بوجود شكوك مادية تتعلق بالأحداث التي قد تثير شكا كبيرا فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على الاستمرار فإنه ينبغي الإفصاح عن هذه الشكوك[3]، وتتلخص مسؤولية المدقق في الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض المؤسسة المستمرة في إعداد البيانات المالية واستنتاج فيما إن كان هناك شك جوهري حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمؤسسة مستمرة[4].

يجب على المدقق الاطلاع على تقويم الإدارة لقدرة المؤسسة على الاستمرار وفي حالة وجود شكوك لدى المدقق حول هذه القدرة فيجب عليه أن يدرس وجود أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر على الاستمرارية وإذا وجد المدقق مثل هذه الظروف ولم تفصح الإدارة عنها يجب القيام بعدة إجراءات أهمها[5]:

- تحليل التدفقات النقدية والأرباح.
- مناقشة آخر تقارير مالية مرحلية متوفرة وتحليلها.
- تدقيق سندات الدين وتحديد ما إذ تم انتهاك أي منها.
- الاستفسار من محامي المؤسسة بشأن وجود دعوى أو قضايا ضد المؤسسة.
- قراءة محاضر اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين وللإدارة المتعلقة بمناقشات تدل على الصعوبات

1 - http:// www.asca.sy/dounlood/pdf/seminars/lecture 2011-02-03.pdf2016/04/13 page29

2 - معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية" كما في1جانفي 2009، الفقرات 25-26.

3- http:// www.asca.sy.op-cit.page 29.

4 - معيار التدقيق الدولي 570 "المنشاة المستمرة" كما في 15 ديسمبر 2009، الفقرات 3-7، ص560.

5- http:// www.asca.sy. op-cit.page.31

في التمويل.

5- إبداء الرأي في القوائم المالية

يعتبر إبداء الرأي من طرف المدقق القائم بعملية التدقيق آخر معيار يجب الالتزام به، إذ ينبغي أن يوضح ويشير في التقرير المقدم وبكل صراحة عن رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة[1].

وبصفة عامة يمكن تقسيم الآراء التي يبديها المدقق إلى الأنواع التالية[2]:

- رأي نظيف، وفيه يبدي المدقق رأيه بدون أية تعديلات أو تحفظات
- رأي غير نظيف، وفيه يبدي المدقق رأيه متضمنا بعض التحفظات
- رأي معاكس، وفيه يبدي المدقق رأيا عكسيا فقط إذ اعتقد أن القوائم المالية محرفة أو مضللة كلية، بمعنى أنها لا تعبر بوضوح عن ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
- رأي سلبي، وفيه يمتنع المدقق عن إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويصدر هذا الرأي عندما لا يصل المدقق إلى أدلة وقرائن إتباع كافية لإبداء رأيه.

يمكن أن نوضح ما سبق من خلال الشكل التالي[3]:

1- محمد تهامي طواهر، مرجع سابق، ص 53.

2- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 129

3- حواس صالح، مرجع سابق، ص 37.

شكل رقم(1-2): أنواع التقارير الأربعة في التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

– سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004، ص ص116-118.

– ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة وتعريب محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريج، المملكة العربية السعودية، 2002، ص ص63-73.

ومن خلال تطرقنا للمعايير المتعلقة بالتدقيق، سنذكر بعض المعايير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي تأسس عام 1997م مجموعة من معايير التدقيق الدولية تمثل إطارا متكاملا لعملية التدقيق، يتعين على المدقق الالتزام بها وتطبيقها حتى تساعده في تسهيل مهمته وتطوير جودة آدائه المهني، وفيما يلي جدول يمثل بعض المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتعديلات التي أجريت عليها[1].

جدول رقم (1-4): إطار بعض المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين

رقم المعيار	التعديلات التي أجريت عليها	إســـم المعيار	اهداف المعيـــار
200	إعادة صياغة وتعديل	الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق.	توفير إرشادات تساعد المدقق في كيفية تحقيق الأهداف العامة لتدقيق البيانات المالية وتنفيذها من خلال التأكيد على ما يلي: أ- توافر المتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني للمدقق. ب- الامتثال لجميع المعايير الدولية الدولية ت- توافر التشكك المهني في المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق . ث- الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية في مجملها خالية من الأخطاء الجوهرية.
220	إعادة صياغة	مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية .	توفير إرشادات تساعد المدقق في تطبيق إجراءات مراقبة الجودة على مستوى عملية التدقيق التي توفر تأكيد معقول بأن: أ- التدقيق يتفق مع المعايير المهنية والقانونية والتنظيمية المعمول بها. ب- تقرير مدقق الحسابات الصادر بتناسب مع ظروف الحالة.
230	إعادة صياغة	توثيق التدقيق	توفير إرشادات بشأن وثائق التدقيق التي توفر ما يلي: أ- سجل كاف ومناسب لأساس تقرير مدقق الحسابات. ب- أدلة تثبت أن تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
240	إعادة صياغة	مسؤولية مدقق الحسابات في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية	أ- توفير إرشادات بشأن مسؤولية مدقق الحسابات في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات . ب- تقديم إرشادات للمدقق بشأن الاتصالات مع السلطات التنظيمية والتنفيذية بشأن الاحتيال. ت- تقديم إرشادات في حالة إذا ما واجه المدقق لخطأ ناتج عن

[1]- رزق أبوزيد الشحنة، مرجع سابق، ص 105.

			الاحتيال أو الشك بوجود احتيال. ث- تحديد متطلبات التوثيق لإثبات الاحتيال بالحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتدقيق الحسابات.
300	إعادة صياغة	التخطيط لتدقيق البيانات المالية	توفير إرشادات تساعد المدقق في التخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية.
315	إعادة صياغة	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المؤسسة وبيئتها.	توفير إرشادات تساعد المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش أو الخطأ، على مستوى البيانات المالية أو على مستوى التأكيدات.
450	كان جزءا من معيار 300	أدلة التدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في تقييم أثر الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال عملية التدقيق.
500	إعادة صياغة	أدلة التدقيق	توفير إرشادات تساعد المدقق في تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق بطريقة ملائمة حتى يتوصل من خلالها إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.
520	إعادة صياغة	الإجراءات التحليلية	توفير إرشادات تساعد المدقق فيما يلي: أ- الحصول على أدلة إثبات ملائمة وموثوقة عند استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية. ب- تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية قبل نهاية السنة.
610	إعادة صياغة	استخدام عمل المدقق الداخلي	تحديد ما إذا ما كان يمكن الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي وأنها مناسبة لأعمال التدقيق الخارجي.
700	إعادة صياغة	تعديلات الرأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات	تكوين رأي في البيانات المالية استنادا إلى تقييم النتائج المستخلصة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها والتعبير بوضوح عن هذا الرأي من خلال تقرير مكتوب يصف الأسس التي تم استخدامها لهذا الرأي.

المصدر: رزق أبوزيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2015، ص 106.

المطلب الثاني: جودة أعمال التدقيق والأهمية النسبية للخطأ

أولا: جودة أعمال التدقيق

تعد مهنة تدقيق الحسابات وظيفة اجتماعية، لأنها تخدم فئات اجتماعية عدة من مجتمع الأعمال، وزاد الاهتمام في هذه المهنة بإطار نظري خلال القرن المنصرم، ويتصدر مفهوم جودة مهنة

التدقيق قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية الآن، وذلك إثر العديد من حالات الفشل والعسر المالي التي منيت بها الشركات الكبرى في الآونة الأخيرة[1].

✓ **مفهوم جودة التدقيق**

قبل أن نعرف الجودة التدقيق، لابد من بيان أصل كلمة جودة في اللغة العربية، وكذلك التذكير بما ورد في القرآن الكريم من آيات تحث على حسن العمل والإتقان.

أ) الجودة في اللغة: إن أصل كلمة جودة تعود إلى (ج و د)، وهو أصل يدل على التسمح بالشيء، وكثرة العطاء والجواد: السخي، ومن اشتقاقه: الجيد وهو ضد الرديء، وجاد الشيء يجود جودةً، وجودة أي صار جيدا، وقد جاد جود، وأجاد: أتى بالجيد من القول أو الفعل، وبين الجودة: أي رائع، وهكذا نرى أن المعنى اللغوي يتضمن ما يأتي: العطاء الواسع والأداء الجيد الذي يبلغ حدا فائقا، وفي اللغة العربية هناك عدة مرادفات لكلمة جود مثل الإتقان والكفاءة، كما قال الله تعالى في محكم آياته ((تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير* الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور)) (سورة الملك، الآيتين 1-2).

ب) جودة التدقيق: ظهر في مجال التدقيق العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة عملية التدقيق، منها جودة التدقيق، رقابة الجودة، تأكيد (ضمان) الجودة، ولكل من هذه المصطلحات تفسير خاص، وقد خلصت جمعية المحاسبين (بهونج كونج) إلى أن تأكيد الجودة: عبارة عن إجراءات الفحص والإشراف الداخلي على جودة التدقيق والتي يـقوم بها المكتب نفسه، أما رقابة الجودة، فيقصد بها الفحص الخارجي من قبل جهة خارجية محايدة[2]، وترجع صعوبة التحديد الدقيق لمفهوم جودة التدقيق هو تعدد الأطراف التي تطلب هذه الجودة، فإذا نظرنا من حيث ما يتطلع إليه مستخدمي مخرجات التدقيق أو الجهات المهنية المنظمة له أو حتى المدقق نفسه بالتأكيد سيختلف تعريف الجودة[3].

عرفت جودة التدقيق على وفق المعيار الدولي رقم (220) بأنها تتمثل في السياسات والإجراءات المطبقة في مؤسسة التدقيق للتحقق من أن أعمال التدقيق المنفذة قد تم أداؤها على وفق معايير

1- إسراء كاظم عبيد حسن اللهيبي، "دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 23، 2013، ص 257.

2- مرجع نفسه، ص ص262-263.

3- بن سعيد محمد و ولشلاش عائشة، جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة، الجزائر، العدد 43، 2015، ص 276.

التدقيق المتعارف عليها[1].

عرفها DEANAGLO عام 1981م بأنها "الاحتمال المرتبط بمدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالقوائم المالية(الكفاءة) وإمكانية التقرير عنها (الاستقلالية)".

ركز الباحث في هذا التعريف على الكفاءة والاستقلالية كعنصرين رئيسيين يتعلقان بشخصية المدقق.

وقام عبد الحميد عام 1995 ببحث حول خصائص جودة التدقيق بالمملكة العربية السعودية وإلى أي مدى تختلف تلك الخصائص من مجموعة إلى أخرى أي (مقدمي الخدمة والمقدمة لهم والمستفيدين من نتائجها) فبينت النتائج أن خاصية النزاهة والأمانة، هي أكثر العناصر أهمية في جودة التدقيق، واقترح الباحث آن ذاك ضرورة الاسراع في إعداد معايير المحاسبة والتدقيق بشكل تفصيلي وضرورة تطبيق قواعد وآداب وسلوك المهنة[2].

- ✓ **أهمية جودة التدقيق**

واجهت مهنة التدقيق ضغوطا متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المدققين، وخصوصا بعد تعرض العديد من الشركات الأمريكية الكبيرة للفشل. وتتبع أهمية جودة التدقيق من خلل المجالات الآتية[3]:

1- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية: تعد المعايير المهنية إرشادات لتحديد وتطبيق إجراءات التدقيق، وتحتوي هذه المعايير وتهدف إلى تحسين أداء كل من أفراد ومكاتب التدقيق.

2- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية: حظي هذا الهدف اهتماما كبيرا من المنظمات المهنية والعديد من الباحثين في مدة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، خصوصا بعد فشل العديد من الشركات الكبرى، وذلك على اعتبار أن المدققين ذو الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية بشكل أفضل من المدققين ذي الجودة المنخفضة.

3- تخفيض صراعات الوكالة: يفترض أنه كلما زاد التعارض في المصالح بين الوكيل (الإدارة) والأصيل (المساهمين) كلما زادت تكلفة الوكالة، وزادت الحاجة إلى مكاتب التدقيق التي تقدم خدمات

1-إسراء كاظم عبيد حسن اللهيبي، مرجع سابق ص 264.

2- بن سعيد محمد و ولشلاش عائشة، مرجع سابق، ص ص 275-276.

3- إسراء كاظم عبيد حسن اللهيبي، مرجع سابق، ص ص 265-266.

ذات جودة عالية، بعكس الشركات التي تكون درجة التعارض في المصالح ضئيلة، وبالتالي تنخفض فيها تكاليف الوكالة.

4- الاسهام في تدعيم مفهوم (حوكمة) الشركات: تضمن مفهوم حوكمة الشركات مجموعة من المبادئ تهدف إلى توفير إجراءات رقابة داخلية فعالة، وأدوات ضبط وتشريع خارجية صارمة، وهناك بعدان لمفهوم حوكمة الشركات هما:

أ- الالتزام: حيث تكون الغاية، هي التحقق من مواجهة وتنفيذ المتطلبات والالتزامات والسياسات التشريعية والقانونية والإدارية.

ب- الأداء: وذلك باستخدام الوسائل المتاحة كافة لرفع مستوى الأداء الشامل للمنظمة، والسعي إلى استغلال الفرص الإيجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة وتقليل الآثار السلبية لهذه المخاطر.

5- أداة تنافسية جيدة: تعد المنافسة على الأتعاب أحد المخاطر التي تهدد مهنة التدقيق، وذلك لما لها من تأثير سلبي على استقلال المدققين، لذلك تعد الجودة أداة استراتيجية جيدة لتحقيق ميزة تنافسية في سوق الخدمة، ووسيلة لتحسين معدلات الربحية وتحقيق رضاء وولاء العملاء.

6- زيادة الثقة في تقرير التدقيق ومصداقية القوائم المالية: يعد الاهتمام بجودة التدقيق مهم لتدعيم الثقة بتقارير التدقيق، وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه التقارير في إضفاء المصداقية على القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات من جانب العديد من الأطراف المهتمة بعملية التدقيق.

ثانيا: الأهمية النسبية للخطأ

1- مفهوم الأهمية النسبية للخطأ

تلعب أحكام الأهمية النسبية دورا رئيسيا ومباشرا في عملية التدقيق لأنها تؤثر على كل من تخطيط إجراءات عملية التدقيق ومقدار ونوعية أدلة التدقيق واختيار التقرير (الرأي) الذي سيتم إصداره[1]، وتتوقف كافة هذه القرارات على مدى أهمية هذه الأمور في ذهن المدققين وهو ما يطلق عليه في التدقيق بالأهمية النسبية Materiality وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية بما يلي:

تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في

1 - http://www.publications.zu.edu.eg/Pages/PubShow.aspx?ID=13476&pubID=19 .15/04/2016

الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة[1].

وحسب التعريف الوارد في المعايير الدولية التي عرفت الأهمية النسبية بأنها مقدار التحريف أو مجموعة التحريفات (بما فيها الحذف) في المعلومات المالية التي من شأنها في ضوء الظروف المحيطة أن تأثر على حكم أو قرار الشخص الرشيد*(المعقول) الذي يعتمد على هذه المعلومات[2].

2- العوامل التي تأثر على تحديد حد (مقدار) الجوهرية:

يتأثر قرار المدقق بشأن تقديره المبدئي لمقدار الخطأ الجوهري بمجموعة من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين كما يلي[3]:

2-1: عوامل كمية

يعتبر مقدار الخطأ المكتشف من القوائم المالية مهماً فيما إن كان هذا الخطأ جوهريا أم لا بالنسبة لمؤسسة معينة لأن ما قد يعتبر جوهريا لمؤسسة ما قد لا يكون كذلك لمؤسسة أخرى فمثلا خطأ مقداره مليون دينار لشركة رقم أعمالها خمسة ملايين دينار يعتبر جوهريا، بينما قد لا يكون جوهريا لمؤسسة أخرى رقم أعمالها مليار دينار مثلا، ولذلك لابد من وجود أساس أو معيار لتحديد ما إذا الخطأ أو التحريف يعتبر جوهريا أم لا ومن بين هذه الأسس ما يلي:

2-1-1 صافي الدخل قبل الضرائب وعلى هذا الأساس يقرر المستثمرون الاحتفاظ بأسهمهم في المؤسسة أو تغييرها.

2-1-2 صافي رأس المال العامل: هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وهو ما يبين مقدار المؤسسة على الاستمرار في النشاط وقدرتها على الاقتراض في حالة احتياجها للسيولة لتمويل عملياتها التشغيلية.

2-1-3 إجمالي الأصول: وهو مهم في حالة ما إذا كان الغرض من التدقيق هو بيع المؤسسة أو إدماجها في مؤسسة أخرى.

2-2 العوامل النوعية

إن قرار المدقق لا يتوقف على الاعتبارات الكمية فقط وإنما يتأثر أيضا بعوامل نوعية نذكر منها:

---

1 - http://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html.15/04/2016

2 - منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 59.

* الشخص الرشيد هو الشخص الذي لديه معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية

3 - منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص 63-66.

2-2-1 طبيعة الخطأ: الأخطاء المعتمدة تكون عادة أكثر أهمية لمستخدمي القوائم المالية من الأخطاء الغير مقصودة فهي تعكس في الواقع نزاهة الإدارة أو الأشخاص المشتركين في هذه التصرفات، فمثلا الغش في تقدير قيمة المخزون يعتبر أكثر أهمية من الأخطاء الارتكابية في المخزون، لذا يجب على المدقق أن يعتبر هذا الخطأ خطأ جوهريا مهما كان مقداره.

2-2-2 الاتجاه العام لأرباح المؤسسة: فإذا كان الاتجاه العام للأرباح متصاعد فإن ذلك يقلل من رغبة الإدارة في التلاعب في الايرادات والمصروفات لزيادة أرباح المؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي

تتأثر جودة التدقيق بمجموعة من العوامل منها عوامل تنظيمية تتعلق بمكتب التدقيق و أخرى تتعلق بالأفراد القائمين بعملية التدقيق[1].

1- **العوامل التنظيمية التي تتعلق بمكتب التدقيق:** تتعلق بنواحي تنظيمية داخل مكتب التدقيق وتتمثل في:

- مدى التزام مكتب التدقيق بالمعايير المهنية: تعبر معايير التدقيق عن مستويات الأداء المهني التي يتم بناءا على الالتزام بها الحكم على أداء عملية التدقيق.

- درجة كفاءة اجراءات اختيار العملاء واستمرار تقديم الخدمة لهم: كنتيجة لظروف المنافسة المحيطة بسوق التدقيق فإن الحصول على عملاء جدد أصبح أمرا صعبا، ورغم ذلك يجب أن تحرص مؤسسة التدقيق على انتقاء العملاء الجدد والاستمرار مع العملاء القدامى الذين يجب أن تستمر معهم، حيث أن عدم الانتقاء قد يترتب عليه آثار سلبية على جودة عملية التدقيق وبالتالي قصورا في الوفاء بتوقعات مستخدمي القوائم المالية.

- مدى كفاءة انتقاء المدققين بمؤسسة التدقيق: يعتبر انتقاء المدققين للعمل بمؤسسة التدقيق مطلبا حيويا لضمان جودة عملية التدقيق، ونتيجة لأهمية كفاءة اجراءات تعيين المدققين للعمل بمؤسسة التدقيق فقد أولت الهيئات المهنية اهتماما كبيرا لعملية تعيين المدققين حيث تضمنت اصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ضرورة وضع سياسات تضمن تعيين أفراد أكفاء بمؤسسة التدقيق.

- مدى كفاءة تخصيص الأفراد على المهام: تعد شرطا ضروريا لجودة أداء التدقيق فضلا عن

1- كريمة نسرين، دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 197، مذكرة غير منشورة.

اعتبارها ركنا من المعيار الأول من معايير العمل الميداني، وهناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية التخصيص مثل تفضيلات أعضاء مؤسسة التدقيق المتعلقة بنوع الصناعة والمنطقة الجغرافية و كذلك طبيعة المهمة المطلوب أدائها.

– درجة هيكلة عملية التدقيق: يرتكز مفهوم هيكلة عملية التدقيق على اعتبار أن التدقيق عملية يمكن صياغتها في شكل برامج و ذلك بدلا من الاعتماد الكامل على الأحكام و التقديرات الشخصية لمدقق الحسابات، ولا شك أن استخدام الأساليب الإحصائية والتكنولوجيا الحديثة تساعد على رفع كفاءة هيكلة التدقيق[1].

– قيود الوقت: من أهم الضغوط التي يتعرض لها المدققين بمؤسسات التدقيق هي قيود الوقت وضرورة الانتهاء من عملية التدقيق في توقيت محدد، وقد تؤثر هذه القيود على أداء المدقق والذي يمثل حجر الزاوية في تحقيق جودة التدقيق، لذلك يجب أن تضع مؤسسة التدقيق خطة زمنية تكفل كفاءة وفاعلية الأداء وتساهم في تخفيض تكلفة التدقيق.

– التطوير والتعليم المهني المستمر: تمثل برامج التعليم المهني المستمر أحد أهم صور التطوير المهني الذي يساعد على تمتع مدقق الحسابات بالكفاءة والتأهيل اللازمين كمتطلبات ضرورية لأداء عملية التدقيق وبصورة تحقق جودتها، كما أنه من الضروري أن يقوم مدقق الحسابات بتطوير أسلوب أدائه لعمله ذاتيا من خلال مواكبته للتطورات السريعة في مجال مهنة التدقيق وذلك من خلال برامج التعليم المستمر[2].

2– عوامل الجودة التي ترجع إلى فريق التدقيق:

تطرقنا في السابق من هذا المطلب إلى العوامل التنظيمية المؤثرة على جودة التدقيق وهي عوامل تنبع من مؤسسة التدقيق وبالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة أخرى من العوامل التي تأثر في جودة التدقيق والتي ترجع إلى العنصر البشري وهي كالتالي:

– استقلال مراجع الحسابات: يعتبر موضوع استقلال مدقق الحسابات الخارجي من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الأكاديمية والمهنية وفي هذا الصدد فقد أوضحت العديد من الدراسات أهمية استقلال مدقق الحسابات لكونه أحد أهم معايير التدقيق، وأن استقلاله من أهم ما يهتم به مستخدمي القوائم المالية لإضفاء الثقة على معلومات تلك القوائم.

1– كريمة نسرين، مرجع سابق، ص 198.

2– أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 26–27.

يعتبر استقلال المدقق حالة ذهنية تجعل مدقق الحسابات مجردا من أية مصالح عند إبداء رأيه، وأن ينظر لكل الحقائق بصورة موضوعية مع ضرورة تفهم مدقق الحسابات لكافة العوامل والضغوط التي تؤثر على موضوعيته.

– خبرة مدقق الحسابات: تعتبر خبرة المدقق من القضايا التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة و ذلك نتيجة ارتفاع عدد حالات فشل عملية التدقيق الناتجة عن عدم اكتشاف الغش في القوائم المالية و ذلك بسبب قيام مدققين حديثي الخبرة بأعمال التدقيق، حيث تمثل الخبرة عاملا هاما للكفاءة وفاعلية أداء مدقق الحسابات[1].

– مدى متابعة المدققين العاملين بمكتب التدقيق: تعتبر متابعة عمل المساعدين أو أعضاء فريق التدقيق والإشراف عليه من أهم العوامل المؤثرة على كفاءة أداء عملية التدقيق، حيث أشارت دراسة لجنة cohen إلى أن من أهم العوامل الرئيسية لفشل التدقيق هي عدم المتابعة والإشراف على عمل المساعدين، ويحدث ذلك عادة بسبب ضغوط العمل بما لا يمكن من تدقيق أوراق العمل.

– مدى كفاءة أداء العمل الميداني: تتأثر نتائج عملية التدقيق جوهريا بكفاءة المدققين عند أدائهم للعمل الميداني حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى بذل المدقق للعناية المهنية الكافية والملائمة ومدى التزامه بمعايير العمل الميداني[2].

1– أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق، ص27–31.

2– كريمة نسرين، مرجع سابق، ص ص199–200.

خلاصة الفصل:

إن ظهور التدقيق وتطوره ووصوله إلى ما هو عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها وزيادة تعقدها، فالتدقيق عملية منتظمة يهدف إلى التحقق من صحة و صدق المعلومات المالية ومدى تمثيلها للواقع الاقتصادي للعمليات التي قامت بها المؤسسة للسنة المالية.

إن هذه العملية تمكن المدقق الخارجي من إبداء رأي فني محايد عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعدادها وعرضها، ويشترط أن يكون المدقق مستقلا عن المؤسسة وذو كفاءة وخبرة مهنية، هذا في إطار المعايير التي تحظى بالقبول العام التي وضعت لتنظيم هذه المهنة بهدف تحقيق الجودة المطلوبة في عملية التدقيق.

الفصل الثاني:

استخدام التحليل المالي

في المراجعة التحليلية

تمهيد

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، ومن هنا كان لابد أن يبرز دور المحلل المالي في إعطاء معنى مفهوم وبسيط يمكن الجهات المستفيدة من اتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علمية[1].

كما يطلق على التدقيق الخارجي باستخدام التحليل المالي باسم المراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المدقق للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، ويعتمد المدقق في المراجعة التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض، حيث تمثل النسب المالية العلاقات المختلفة بين عناصر تلك القوائم والحسابات المختلفة للتدليل على مدى الارتباط بين هذه العناصر[2]. ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلا لما ذكرنا، تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين والممثلين فيما يلي:

الإطار النظري للتحليل المالي في المبحث الأول والمراجعة التحليلية في المبحث الثاني على التوالي.

1- علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، مذكرة الماجستير في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاجن، 2006، ص 4، مذكرة غير منشورة.

2- يوسف محمود جربوع، "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جانفي2005، فلسطين، ص264.

المبحث الأول: الاطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن المنصرم، حيث جاء التحليل المالي بأشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة ليساهم في مساعدة ذوي الشأن للتنبؤ بشكل ابتدائي لمستقبل المشاريع الاقتصادية[1].

إذن فالتحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية، كونه يمثل، من جانب، مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب آخر تعد أدواته وسيلة لتدعيم الأداء المالي للمؤسسات[2]، لذلك يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالتحليل المالي ومعرفة مراحله وأدواته.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي فرع من فروع المعرفة ومجال من مجالات العلوم الاجتماعية يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الادراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوئها القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي[3].

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر[4].

فالتحليل المالي يعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل، سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل[5].

ويعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المؤسسات الأخرى وكذلك علاقتها المالية مع المؤسسات الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة[6].

1- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص17.

2- عدنان تايه التميمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص25.

3- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998، ص73.

4- عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص17.

5- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011، ص37.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من الخطوات المتتابعة، تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، وبأشكاله المختلفة وصيغه المتعددة يمر بخطوات متعددة والتي سنوضحها فيما يلي[1]:

أولا- التأكد من وجود إجراءات التكليف وسلامتها: إن تكليف القيام بالتحليل المالي خطوة أولية وضرورية، ولكن يختلف الوضع بينما إذا كان المحلل المالي داخليا أو خارجيا، ففي حالة كون المحلل المالي داخلي تقابلنا حالتان هما:

الحالة الأولى: إن المحلل موظف في المؤسسة ويقوم بهذه المهمة بشكل مستمر ودائم، وهناك لا بد أن تكون اختصاصاته واضحة ومحددة ولا بد أن يعرف هو وكافة الإدارات والأقسام المعنية بالمؤسسة حقوقه وواجباته.

الحالة الثانية: إن عملية التحليل المالي قد تسند إلى شخص (إذ يكلف بها بالإضافة إلى وظيفته) وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون التكليف محددا وواضحا مبينا فيه الهدف من التحليل ونطاقه والمدة المحددة لذلك.

أما إذ كان المحلل المالي خارجيا فهنا حالتين هما:

1- يقوم المحلل المالي الخارجي بمهمته بناءا على تكليف المؤسسة المعنية لخدمتها وبالاتفاق يتحدد نطاق عمله وحقوقه وواجباته.

2- إن المحلل الخارجي يقوم بعملية التحليل لخدمة مصلحته أو لخدمة طرف ثاني[2].

ثانيا: تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل[3].

ثالثا- تحديد نطاق التحليل:

بعد أن يتعرف المحلل المالي على الخطوات السابقة المنتهية بوضوح، يقوم بتحديد نطاق

1- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص25.

2- صادق الحسني، مرجع سابق، ص ص137-138.

3- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص25.

عمله، الذي سيشمل كل إدارات المؤسسة أو جزء منها، وكذا فترة التدقيق.

رابعا– تحديد المدخلات اللازمة لعملية التحليل المالي: من الضروري بمكان بعد ذلك، أن يتم تحديد المدخلات اللازمة لعملية التحليل المالي.

ولا بد أن نوضح هنا أن نتائج التحليل المالي ترتبط بعناصر مهمة متعددة أهمها[1]:

1- مدى سلامة المدخلات وكفايتها وملائمتها

2- مدى سلامة تشغيل هذه المدخلات وكفاءتها

خامسا– تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل[2].

سادسا– إعادة تبويب القوائم المالية:

تعد القوائم المالية في ضوء مبادئ المحاسبة وفروضها وفي ظل كون المحاسبة أداة قياس وأداة توصيل، فالمحاسبة أداة تقيس نتائج أعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة وتقيس مراكز الاموال للمؤسسة في تاريخ معين هو تاريخ نهاية السنة.

من هذا المنطلق لابد أن يتأكد المحلل المالي من أن المبادئ المحاسبية السليمة قد طبقت في كافة مراحل العمل المحاسبي انتهاءا بإعداد القوائم المالية وعرضها ثم تفسيرها[3].

سابعا– اختيار الأساليب والأدوات:

ينتقل المحلل بعد جمع المعلومات المطلوبة إلي تحديد الأدوات التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعا بالمستوي العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل[4].

ثامنا– إعداد خطة عمل:

لكي يتم نجاح العملية التحليلية بكفاءة لابد من أن يتم وضع خطة شاملة تغطي كل عناصرها في ظل توفير كل مقومات نجاحها بأعلى كفاءة ممكنة.

1- صادق الحسني، مرجع سابق، ص140.

2 – وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 26.

3- صادق الحسني، مرجع سابق، ص 141.

4- علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في العلوم الادارية ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2008، ص17.

تاسعا– تنفيذ الخطة والبرامج ثم الرقابة على التنفيذ:

من واجب المحلل المالي بعد أن قام بوضع الخطة في ضوء الهدف المحدد، متضمنة برامج العمل وخطواته ومراحله، ونوعية الكفاءة اللازمة للتنفيذ ثم الوقت المطلوب لإنجاز العمل، لابد أن يتابع التنفيذ ويتأكد من مطابقة التنفيذ للخطة والتعرف على الانحرافات تمهيدا لاتخاذ القرار الملائم.

عاشرا– الاستنتاج وكتابة التقرير:

تعتبر هذه الخطوة خاتمة الخطوات السابقة بل هي بمثابة العمود الفقري لعملية التحليل[1]، إذ يقوم بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها[2].

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي فمنها ما هو داخلي يخص المؤسسة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة وهناك جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف خارج المؤسسة سواءا كانت لهم صلة بالمؤسسة أو لا بصورة عامة فإن الجهات التي تستفيد من التحليل المالي هي[3]:

1- إدارة المؤسسة للتعرف على نتائج الأعمال وأدائها.

2- المالكين والمساهمين للتعرف على مردودية أموالهم ومحاسبة إدارة المؤسسة.

3- المستثمرون والدائنون لمقارنة بدائل الاستثمار وقدرة المؤسسة على الوفاء بالديون.

4- هيئة الأوراق المالية لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية.

5- الغرف التجارية والصناعية للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

6- الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.

1- صادق الحسني، مرجع سابق، ص164.

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006، ص5.

3- عدنان تايه التميمي وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص99.

7- البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة[1].

وبعض هذه الجهات تركز على النقاط التالية[2]:

- معرفة أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة
- معرفة ربحية المؤسسة
- معرفة سيولة المؤسسة
- سياسة توزيع الارباح.
- معرفة الخطط المستقبلية والتخطيط السليم لها.

وبشكل عام، فإن كل من المحلل الداخلي والخارجي، إنما يخدم أطراف مهمة، ولذلك فإن طريقة عرض وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها ستختلف تبعا لذلك.

ويعرض الشكل التالي وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها[3].

1- عدنان تايه التميمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص31.

2- فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2004، ص110.

3- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 40.

شكل رقم (2-1): وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها

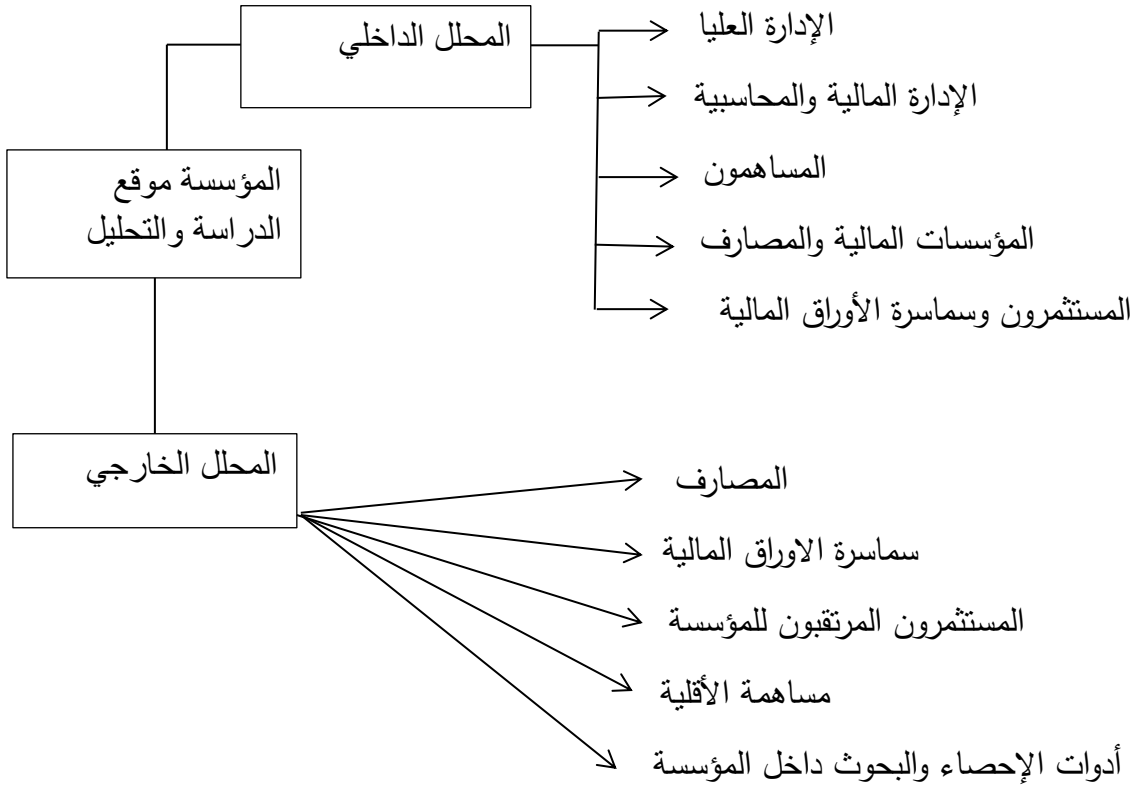

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2011، ص41.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي على عدة أدوات وأساليب كونها توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للمؤسسة والحصول على معلومات هي الأخرى نوعية تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة[1].

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي **و**هي القوائم المالية وتقرير المدقق الخارجي وتقرير مجلس الإدارة وهي مفصلة كما يلي:

أولا- القوائم المالية: هي وثائق ختامية توفر ملخص للوضع المالي لفرد أو منظمة أو مؤسسة، وبالتالي فإن الغرض من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي والتدفقات النقدية ونتيجة النشاط بالإضافة إلى تقييم الأداء في الماضي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[2].

ويمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع رئيسية هي:

1- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص45.

2- هشام عبد الحي السيد، التحليل المالي باستخدام الحاسب الألي، معهد جلوبال إكسبرتس للتدريب الأهلي، 2003، ص27.

- الميزانية: فهي تستخدم لفهم عميق لأصول المؤسسة ومديونيتها خلال فترة زمنية محددة، كما تتضمن معلومات تتعلق بحقوق المساهمين في المؤسسة[1].
- حساب النتيجة: وتشمل حساب التشغيل، حساب المتاجرة، حساب الأرباح والخسائر ويعبر عنها بقائمة الدخل.
- قوائم التدفقات النقدية: تعود أهمية كشف التدفقات النقدية إلى عام 1987م عندما أصدر المجلس الأمريكي للمبادئ المحاسبية المالية البيان رقم (95)،الذي ألزم شركات المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفق النقدي وفقا لأنشطتها الأساسية (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) والمعيار رقم 07 (قائمة تدفقات الخزينة) المعدل الصادر عام 1993م عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) والذي يلزم المؤسسات بإعداده، حيث تعرض هذه القائمة كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية المدققة المرفقة بالتقارير السنوية[2].

يقصد بالتدفق النقدي هو مجموع النقدية الداخلة للمؤسسة والذي تحددها صافي الأرباح المحققة بالإضافة إلى أي كلف دفترية أخرى، ويشكل التدفق النقدي مصدرا مهما للمؤسسة التي تمكنها من سداد ما عليها من التزامات، لذلك لابد من معرفة نمط التدفقات النقدية الداخلة مع التأكيد من أن الإدارة تعلم جيدا أن عدم قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات قد تعرض المؤسسة للفشل، وتحسب عدة نسب انطلاقا من صافي التدفقات النقدية التشغيلية منها[3]:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{التدفق النقدي الداخل}}{\text{إجمالي الديون}}$$

إن مصادر التدفقات المالية الواردة خلال الفترة يمكن النظر إليها على أنها أنشطة تحويلية للمؤسسة حيث أنها تبين من أين أتت الأموال في حين أن التدفقات المالية الخارجية تبين أين ذهبت هذه الأموال[4].

- قائمة الأرباح المحتجزة أو جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: فهي التي تبين التغير في الأرباح المحتجزة للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وتبين هذه القائمة المالية بداية ونهاية الموازنة

1- http // www.egytips.com/?- القوائم- المالية -ما- هي- 07/04/2016 .html.

2- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص57.

3- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص296.

4- صادق الحسين، مرجع سابق، ص368.

الأولية والنهائية للأرباح المحتجزة وكذلك أية تعديلات أدخلت عليها، وفي بعض الأحيان يتم إدراج تلك البيانات كجزء من قائمة الميزانية أو يتم دمجها مع قائمة الدخل، وإن كان الغالب عرضها كبيان منفصل تماما عن الميزانية[1].

- الملاحق (ملحق القوائم المالية):

1- تعريف الملحق: هو وثيقة ملخصة توفر التفسيرات الضرورية لفهم الميزانية وقائمة حساب النتيجة فهمًا أفضل[2]، كما أن الملاحق المالية تأخذ طابع تفصيليا وصفيا لتوضيح طرق إعداد هذه القوائم وشرح بعض البنود الواردة فيها[3].

2- محتوى الملحق: لكل قائمة من القوائم الأربعة ملاحقها ويتكون الملحق من حروف وأرقام تظهر أمام العنصر في القائمة مرتبة بحسب تسلسها وظهورها في القائمة المالية (الميزانية حساب النتيجة، تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة).ويمكن الاطلاع عليها بسهولة[4].

كما يتكون المحلق من العناصر التالية[5]:

أ- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

ب- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية ،وحساب النتائج ،وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

ج- المعلومات التي تخص الشركة الأم أو فروعها وكذلك المعاملات التي تكون قد جرت بين المؤسسات.

د- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة واضحة.

وبالنظر لأهمية كل هذه المعلومات للفئات المعنية فقد أضيفت قائمة مالية جديدة تفصح عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية، وفي عام 1971م أصبحت هذه القائمة إلزامية في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وسميت هذه القائمة قائمة التغيرات في المركز المالي وهي حساب

1- 07/04/2016، مرجع سابق .html. ما- هي- القوائم- المالية -?/http // www.egytips.com

2- القرار المؤرخ في 26-07-2008، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص38.

3- المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1، الفقرة 91.

4- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص87.

5- القرار المؤرخ في 26-07-2008، مرجع سابق، ص38.

التغيرات وتحليلها بين قيم عناصر المركز المالي في بداية الفترة ونهايتها[1].

ثانيا– تقرير المدقق الخارجي: تُلزِم معظم الدول المؤسسات العاملة فيها على تدقيق تقاريرها المالية من قبل مدقق حسابات قانوني بموجب القوانين والتشريعات المعمول بها، فتقرير المدقق الخارجي خلاصة عمله وهو يمثل وسيلة الاتصال بين مستخدمي المعلومات المالية والمدقق.

يعرف تقرير المدقق بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص خبير يكون أهلا لإبداء رأي محايد، يقدمها إلى الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها، يشير فيها إلى المعايير المتبعة في تنفيذ عملية التدقيق كما يتضمن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها لميزانية المؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة وعرضها لنتائج أعمالها من ربح او خسارة وتدفقاتها النقدية عن تلك الفترة، وذلك وفقا للمعايير المبادئ المحاسبية المطبقة في تلك الدولة[2].

ثالثا– تقرير مجلس الإدارة: هو تقرير صادر عن اجتماع أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، حيث يبين من خلاله حوصلة عامة عن نشاط المؤسسة وذلك بتوفير معلومات عن الإنتاج، والمركز المالي للمؤسسة أو التسويقي، وحجم المبيعات وتطورها والمشاريع التي تم إنجازها في السنة الجارية وما تنوي الإدارة إنجازه في السنة القادمة، كما يوفر معلومات تكميلية قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية[3].

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

ويمكن أن تنقسم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا كما يلي:

أولا: أسلوب النسب المالية: يمكن تصنيف النسب المالية الى خمس مجموعات رئيسية هي[4]:

1– نسب السيولة: تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية(قصيرة الأجل).

وتشمل هذه النسب ما يلي:

♦ نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

1– صادق الحسني، مرجع سابق، ص367.

2– رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، الجامعة الأردنية، 2012، ص 465.

3– مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006، ص51.

4– صادق الحسني، مرجع سابق، ص227.

♦ نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{بضاعة آخر مدة} + \text{المصاريف المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$

♦ نسبة النقدية = $\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية} (\text{الأوراق المالية})}{\text{المطلوبات النقدية}}$

♦ نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية

- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$
- معدل تكاليف العمليات اليومي النقدي

$$= \frac{\text{تكلفة المبيعات} + \text{المصاريف الإدارية} - \text{الإستهلاكات و المصاريف الغير النقدية}}{360 \text{أو} 365 \text{ حسب عدد أيام السنة}}$$

♦ نسبة التدفق النقدي إلى الديون: ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي[1]:

نسبة التدفق النقدي = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الديون}}$

2- نسب الأداء أو نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام العقلاني لهذه الأصول[2].

3- نسب الربحية : تعكس نتائج هذه المجموعة كفاءة وفعالية أداء المؤسسة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمؤسسة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرز استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية، ومن أبرز نسب هذه المجموعة ما يلي[3]:

➢ نسبة مجمل الربح

1- فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد، مرجع سابق، ص137.

2- محمد مطر، مرجع سابق، ص36.

3- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص67.

- نسبة هامش الربح
- معدل العائد على رؤوس الأموال الخاصة.
- تحليل الديون
- معدل العائد على الأصول (الاستثمار)

4- نسب هيكل رأس المال:

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة كمؤشرات لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المؤسسة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الربح المالي ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي[1]:

- نسبة الرافعة المالية
- نسبة القروض إلى حق الملكية
- نسبة تغطية الفوائد
- نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية

5- نسبة السوق:

وتعكس نسب هذه المجموعة تقييم السوق المالي لأداء المؤسسة، ويعد هذا التقييم هو المعيار الأدق لقيمة المؤسسة، ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعا ما يلي[2]:

أ- نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى قيمته الدفترية: ومن خلال ذلك يفهم ما يضعه السوق من قيمة للسهم قياسا بما هو مسجل في دفاتر المؤسسة.

ب- نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى ربحيته: وهذه النسبة تقيس قيمة الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية.

ثانيا: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

إن هذا الأسلوب يستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي، حيث

1- محمد مطر، مرجع سابق، ص39.

2- زهرة حسن العماري وعلي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العراق ،العدد 63، 2007، ص ص120-121.

يقوم بمقارنة البيانات الفعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات معيارية مستقبلية لنفس العنصر، وكذلك يمكن مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات فعلية لنفس العنصر، ولكن مع مؤسسة أخرى أو مؤسسة منافسة، وهناك بعض الأمور التي يجب أن يأخذها المحلل بنظر الاعتبار وهي[1]:

- ❖ على المحلل أن لا يكتفي فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغيير لكي تكون الصورة أكثر وضوحا.
- ❖ لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
- ❖ على المحلل تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة.

ويلجأ رجال الأعمال إلى تحليل الاتجاهات، وذلك بدراسة حركة البند، أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند، أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، وذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمؤسسة على مدار فترات مالية متتالية[2].

1- علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص 35.

2- محمد مطر، مرجع سابق، ص28.

المبحث الثاني: المراجعة التحليلية

يشار إلى استخدام أساليب التحليل المالي في التدقيق بعدة تعبيرات لعل أهمها المراجعة التحليلية أو الفحص التحليلي، حيث يشير مصطلح التدقيق إلى علم التدقيق الذي يبحث في القوائم المالية للمؤسسة وأوضاعها، وهي عبارة عن عملية منهجية منظمة ترتبط بالحصول على أدلة وقرائن، وتقييمها بشكل موضوعي[1].

لذلك اهتمت الهيئات المهنية المختلفة بأسلوب الفحص التحليلي وطلبت من المدقق استخدامه في المراحل المختلفة لعملية التدقيق[2]، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة للمراجعة التحليلية والغرض من استخدامها في التدقيق، كما سنتطرق إلى الأساليب التي تمر بها المراجعة التحليلية.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية وبيان أغراضها:

1-مفهوم المراجعة التحليلية:

للمراجعة التحليلية تعريفات مختلفة نذكر منها:

عرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 على أنه عملية تقييم المعلومات المالية للحكم على معقولية العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية.

أما المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 فينص على أنها تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة[3].

فالإجراءات التحليلية تتضمن دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة، إلا أن أول وصف للمراجعة التحليلية أو الفحص التحليلي كان عن طريق المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والذي عرفه على أنه نوع من اختبارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أداؤها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات.

إذن فالمراجعة التحليلية في التدقيق عبارة عن أحد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أداؤها لجمع أدلة الاثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات

1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 538.

2- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 186.

3- مرجع نفسه، ص189.

والأرصدة والتأكد من عدم وجود أخطاء أو مخالفات[1].

كما يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المدقق للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغيرات المتوقعة المحددة كنتيجة لهذه الدراسة والتقييم والمقارنة[2].

من كل ما سبق يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها: دراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات والمؤشرات الجوهرية التي تهتم بتقرير فحص التقلبات والبنود غير العادية، حيث تتضمن تلك الإجراءات ما يلي[3]:

1- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع معلومات مالية تتعلق بالنتائج المتوقعة أو المستهدفة عن طريق الموازنات والتنبؤات.

2- مقارنة المعلومات المالية الحالية للمؤسسة مع المعلومات المالية المرتبطة بفترة أو فترات سابقة (التحليل الافقي).

3- دراسة العلاقة بين عناصر نتائج المعلومات المالية المرتبطة بغرض مطابقتها وتكيفها مع نموذج قابل للتنبؤ به تأسيسا على خبرة المؤسسة، حيث يتوقع وجود هذه العلاقة بنمط معين واستمرارها عليه إذا لم يكن هناك تغيرات جوهرية قد أدت إلى تغييره.

4- مقارنة المعلومات المالية مع معلومات مالية متماثلة ترتبط بالصناعة التي تعمل فيها المؤسسة مثل مقارنة نسبة مبيعات إلى حسابات المدينين مع المعدلات السائدة في القطاع .

5- دراسة علاقة المعلومات المالية مع معلومات غير مالية ملائمة أخرى مثل مقارنة تكلفة المرتبات مع كمية المبيعات، أو الأرباح مقارنة مع قيمة المبيعات وتكاليف التشغيل مثلا.

أغراض المراجعة التحليلية

مرت المراجعة التحليلية بعدة مراحل أُسْتخدمت فيها أغراض مختلفة لمساعدة المدقق في النواحي التالية:

1- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 541-542.

2- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 190.

3- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص541.

1- المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:

تعتبر المراجعة التحليلية من أهم الأساليب الشائع استخدامها في مجال التدقيق، حيث أنه بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم يتم تدقيقها بعد، بمعلومات السنة السابقة التي تم تدقيقها يمكنه من الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة[1]، ويمكن أن يشير تطبيق المراجعة التحليلية إلى نواحي من نشاط المؤسسة لم يعلمها المدقق من قبل التي ستساعد في تقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق الأخرى[2].

2- تقدير قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار:

يتم استخدام الإجراءات التحليلية على نحو مفيد كمؤشر على الصعوبات المالية الشديدة التي تواجهها المؤسسة محل التدقيق ويجب أن يتم أخذ احتمال الفشل المالي بعين الاعتبار عند تقدير الأخطار المرتبطة بالتدقيق، بالإضافة إلى ما يتصل باستخدام الإدارة لمفهوم الاستمرار عند إعداد القوائم المالية، وتوجد بعض أنواع الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها على نحو مقيد في هذا الصدد ومثلا، إذا وجد أن هناك ارتفاعا غير عادي في نسبة الدين طويل الأجل إلى صافي الثروة مع وجود انخفاض في نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول، سيظهر مؤشر يعبر عن خطر كبير لحدوث فشل مالي، ولن تؤثر هذه الحالة فقط على خطة التدقيق، ولكنها تثير شك كبير عن امكانية استمرار المؤسسة محل التدقيق[3].

3- فعندما يجد المدقق اختلافات جوهرية غير متوقعة بين البيانات المالية التجارية (محل التدقيق) والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة (مثل بيانات السنة السابقة التي تم تدقيقها) أو تكون بيانات تقديرية مثل (بيانات الموازنات، أو معيارية مثل التكاليف المعيارية، أو بيانات مؤسسة أخرى تعمل في نفس القطاع)، فإن هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وعلى ذلك يمكن تعريفها بأنها التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها[4]. وقد يرجع السبب في كلتا الحالتين إلى وجود أخطاء أو مخالفات، وهكذا إذا كانت قيمة الفروق كبيرة، يجب أن يتعرف المدقق على السبب، وأن ذلك السبب يتعلق بحدث اقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة[5].

1- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 191.

2- قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين المصري رقم 166، 2008، معيار المراجعة المصري رقم 520، الاجراءات التحليلية، ص 2.

3- ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص 255.

4- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 193.

5- ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق ،ص 255.

4- تقليل الاختبارات الأساسية:

عندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فإن معنى ذلك أن احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب يكون منخفض وبذلك يوفر الفحص التحليلي دليلا قويا على سلامة وعدالة أرصدة الحسابات التي تم فحصها بهذه الوسيلة مما يجعل المدقق عادة يقلل من الاختبارات التفصيلية والتي يجريها على أرصدة تلك الحسابات.

ومما هو جدير بالذكر أن تكلفة إجراء الفحص التحليلي تكون عادة أقل من تكلفة الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات مما يجعل معظم المدققين يفضلون استخدام الإجراءات التحليلية بدلا من الاختبارات التفصيلية كلما كان ذلك ممكنا.

5- تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق: إن أسلوب المراجعة التحليلية يعتبر أرخص وأقل أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لإمكانية قيامه بها في المكتب دون حاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة وعلى أساس البيانات الظاهرة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة، ولذلك فإن التوسع في استخدامه يؤدي إلى تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق[1].

المطلب الثاني: مراحل وأساليب المراجعة التحليلية:

أولا- وقت المراجعة التحليلية

يمكن للمدقق أن يستخدم أسلوب المراجعة التحليلية في أي مرحلة من المراحل الثلاثة التالية:

1- **في مرحلة التخطيط:** أشار المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن الهدف من استخدام المراجعة التحليلية، تتمثل في مساعدة المدقق خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق على تحديد توقيت وطبيعة ومدى سلامة اجراءات التدقيق، وتهدف هذه الاجراءات في مرحلة التخطيط كذلك الى التعرف على الأرصدة التي تتطلب اختبارات تفصيلية موسعة، كما تهدف إلى تخفيض الوقت وتحديد المخاطر المختلفة والمجالات التي تتطلب المزيد من التحقق[2]، وبعبارة أخرى فإن استخدام المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط تساعد المدقق على تحديد المجالات التي تتطلب دراسة خاصة فيما بعد[3].

مرحلة الفحص (التنفيذ): تطبق المراجعة التحليلية أثناء تنفيذ الفحص فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها لتدقيق عناصر المعلومات المالية[4]، كما تستعمل أيضا للتحقق من صحة

1- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص 194-195.

2- علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع" المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الثامن عشر، 2013، ص 11.

3- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 196.

4- ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 30، مذكرة غير منشورة.

2- العمليات والأرصدة أي زيادة اختبارات العمليات وتفاصيل الأرصدة[1].

3- في نهاية عملية التدقيق: تساعد المراجعة التحليلية في نهاية هذه المرحلة من عملية التدقيق بالتعرف على البنود التي تتطلب أكثر إفصاحا[2] وتقييما لسلامة الإستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء التدقيق، بما في ذلك الرأي حول القوائم المالية، إذا كانت مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الاجراءات يراد بها تعزيز الاستنتاجات التي تم تكوينها خلال عملية التدقيق بشكل منفرد، ومن ناحية أخرى فإنها تحدد مجالات تتطلب إجراءات إضافية[3].

ويوضح الشكل (2-3) أغراض المراجعة التحليلية في كل مرحلة من المراحل الثلاثة، ويتم تنفيذ الإجراءات التحليلية في مرحلة التحقيق لتحقيق كافة الأغراض، بينما يتم استخدامها في المرحلتين الأخيرتين لتحديد دليل التدقيق الملائم والتوصل إلى رأي عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية[4].

1- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 198.

2- علي محمد موسى، مرجع السابق، ص 11.

3- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 547.

4- ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص256.

الشكل رقم (2-2): توقيت وأغراض الاجراءات التحليلية.

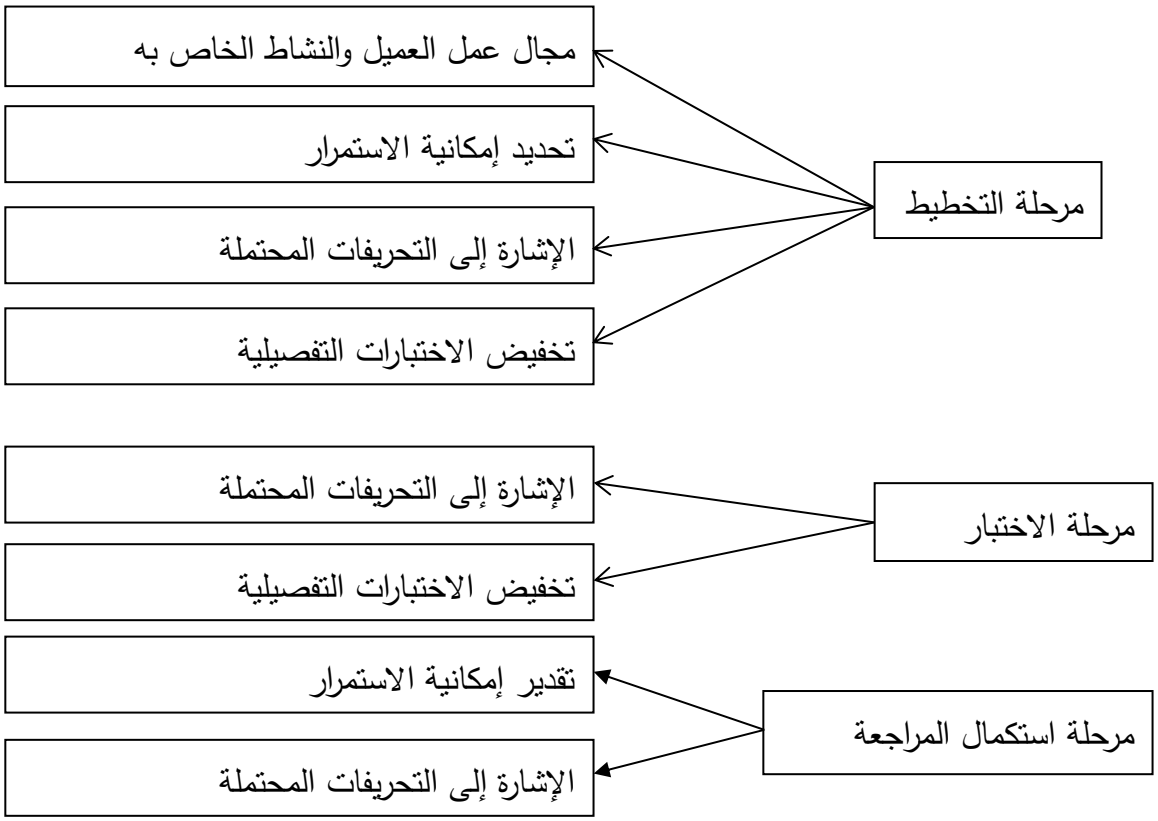

المصدر: ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة وتعريب محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريج، 2002، ص 257.

ثانيا- أساليب المراجعة التحليلية

أوضح المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين سنة 1988 م أن الدليل الذي يمكن الحصول عليه يجب أن يتم من خلال نوعين من الاجراءات أولهما، التدقيق التفصيلي الذي يشمل العمليات والأرصدة، وثانيهما المراجعة التحليلية للمعلومات المالية، والتي يقصد بها قيام المدقق باستخدام بعض الأساليب العلمية المهنية في تحليل الاتجاهات والتغيرات ومن هذه الأساليب، النسب المالية والأساليب الرياضية والأساليب الإحصائية وتقييم الخبرة، حيث أن هذه الإجراءات تفيد المدقق في الكشف عن بعض المؤشرات التي تساعده على ترشيد حكمه الشخصي.

ولذلك فإن أساليب المراجعة التحليلية بعضها يعتمد على البيانات المالية، والبعض الآخر يعتمد على البيانات غير المالية، وهي تسمى بإجراءات المراجعة التحليلية الوصفية، أي غير كمية وأهمها الاستفسارات من العميل عن بعض جوانب النشاط التي قد تكون شفهية أو مكتوبة وكذلك الاطلاع

على نتائج التدقيقات السابقة ومقارنة بيانات العميل مع توقعات المدقق باستخدام البيانات غير المالية، وكذلك تدقيق المعلومات غير كمية مثل الاطلاع على النظام الداخلي للعميل، وعلى محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

أما الأساليب التي تعتمد على البيانات المالية فهي التي تساعده على ترشيد حكمه الشخصي والحصول على أدلة إضافية[1]، وفي ما يلي بعض الأمور التي يسترشد بها المدقق وهي[2]:

– المعلومات التي يكون المدقق قد حصل عليها من خلال قيامه بالتدقيق أو فحص القوائم المالية لفترات زمنية.

– معرفة المدقق بطبيعة النشاط ومعرفه بالمبادئ المحاسبية المستخدمة وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

– النظام المحاسبي للمؤسسة.

– مدى تأثر بند معين بالحكم الشخصي للإدارة.

– الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات.

ومن بين الأساليب المستخدمة في المراجعة التحليلية ما يلي:

✓ أسلوب التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي ضمن الأساليب التقنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة التحليلية على القوائم المالية الختامية للمؤسسة بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات ومسبباتها، ويتم التحليل المالي بعدة طرق وهذا نظرا لأهميته كأداة رئيسية بمن أدوات المراجعة التحليلية[3].

وتتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي، التحليل الرأسي والتحليل بالنسب المالية

1– التحليل الأفقي: ويعني دراسة النسب المئوية المالية لمؤسسة معينة على عدد من السنوات (3–5 سنوات)، وذلك لاكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذا النوع من التحليل يلائم غرض مدقق الحسابات أكثر من غرض المحلل المالي من خارج المؤسسة، فإذا اكتشف

1– علي محمد موسى، مرجع سابق، ص ص232–233.

2– أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص79.

3– أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، "استخدام الأساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع" ملتقى جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص5.

المدقق أي انحرافات في بعض النسب المئوية، أدرك أن الحسابات التي تتكون منها تحتوي على أخطاء يجب تدقيقها والوصول إلى أسباب هذا الخطأ، فإذا وجد المدقق أن هناك انحراف في نسبة إجمالي الربح للسنة موضوع التدقيق عن السنوات السابقة أدرك المدقق أن هذا الخطأ يمكن أن ينتج عن خطأ في المبيعات أو المشتريات أو بضاعة آخر المدة أو جميع هذه الحسابات مجتمعة[1].

2- التحليل الرأسي

ويطلق علية التحليل الساكن أو الثابت وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية ،أي ينسب كل عنصر من عناصر القائمة بقائمة معينة تأخذ نسبة 100%، فكل بند أخر في القائمة يتم إرجاعه كنسبة لهذا الأساس، كأن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة أو مجموع الأصول[2].

يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء و غير مربح، و إن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد مؤسسات القطاع فهذا مؤشر سيء جدا[3].

3- تحليل النسب:

يعتبر تحليل النسب هو أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه فإنه غالبا ما يساء فهمها أو يغالى في تقدير أهميتها بسهولة، وتعبر النسبة عن علاقة رياضية بين مقدار وأخر فالنسبة بين مقدار200 و 400 يعبر عنها في صورة 2/1 أو50% وفي حين أن نسبة ما تتضمن عملية رياضية بسيطة فإن عملية تركيب النسب ذات الدلالة وتفسيرها مسألة معقدة بدرجة كبيرة.

ويجب مراعاة تركيب النسبة بأن تعبر عن علاقة هامة وذات دلالة، فعلى سبيل المثال توجد علاقة واضحة ومباشرة ومفهومة بين سعر المبيعات الخاص بمفردة معينة من ناحية وتكلفة المبيعات من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك تكون نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات ذات الدلالة، بينما لا توجد

1- ساري حامد العبدلي، مرجع سابق، ص34.

2- أمان انجروا، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص29.

3- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص192- 193.

علاقة قابلة للفهم بين مصاريف الشحن التي تتحملها المؤسسة والأوراق المالية القابلة للبيع والمملوكة للمؤسسة وبالتالي فإن نسبة أي رقم إلى آخر يجب أن تعبر عن ارتباط ودلالة بينهما، وتمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في موضع للأحوال مفاتيح استدلال ومعرفة بأغراض الظروف الكامنة، إذا ما تم تفسير النسب تفسيرا سليما فإنها يمكن أن تشير وترشد المحلل إلى المعادلات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء[1].

وفيما يلى شرح لطبيعة كل نسبة وكيفية حسابها وتفسير مدلولها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2-1): أبرز النسب المالية في الإجراءات التحليلية

النسبة	حساب النسبة	هدف وتفسير النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتدولة / الخصول المتداولة	لكشف الحماية التي تقدمها النقدية او الاصول القريبة من النقدية للدائنين في الاجل القصير، وكلما زادت النسبة كلما زادت عملية السيولة.
السيولة السريعة	النقدية / اجمالي الخصوم المتداولة	لقياس مدي تغطية الخصوم المتداولة، كلما زاد هذا المعدل كلما زاد الضمان الذي يرتبط بسداد الخصوم المتداولة في وقت مناسب.
نسبة القروض الي حقوق الملكية	اجمالي الخصوم / حقوق المساهمين	لقياس مدى استخدام المؤسسة لطاقتها التمويلية للاقتراض، بوجه عام يجب الا تزيد هذه النسبة عن 100 % ، حيث في بعض المواقف سوف يكون للدائنين حصة اكبر من الملاك.
عدد مرات تغطية الدخل للفائدة	النتيجة التشغيلية / أعباء الفوائد	لقياس عدد مرات وفاء أرباح المؤسسة بأعباء الفائدة الثابتة، يمكن حساب تلك النسبة ايضا على اساس الربح بعد الضريبة.
معدل دوران حسابات الزبائن	صافي المبيعات / حسابات المدينين	لقياس عدد مرات تحصيل المدينين اثناء الفترة، عندما يتم استخدام ذلك المعدل في الاجراءات التحليلية يفضل بعض المدققين استخدام الرصيد النهائي لحسابات المدينين التي قد تسبب تحريف من الصعوبة بمكان اكتشافه والانحراف وفترة التحصيل ويوجد عن طريق قسمة معدل الدوران على 365 يوم، وقد تكون هذه النسبة مفيدة في تقييم كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	للإشارة إلى كيفية دوران المخزون بمؤسسة، وعندما تستخدم هذه النسبة في الاجراءات التحليلية يفضل بعض المدققين استخدام الرصيد النهائي للمخزون بجلا من متوسطات المخزون الذي قد يجعل من الصعوبة بمكان اكتشاف التحريف، وعلى الرغم من أن

1- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 62.

		المعدل يختلف فيما بين الصناعات المختلفة، فإن القيم المنخفضة قد تشير إلى بنود المخزون المرتفعة بشكل متزايد والبنود بطيئة الحركة، على النقيض فإن القيم المرتفعة جدا قد تعكس تداول غير كاف للوفاء بطلب العميل الأمر الذي يؤدي إلى خسارة في المبيعات.
معدل دوران الاصول	صافي المبيعات / اجمالي الاصول	لقياس كفاية استخدام المؤسسة لأصولها لتوليد المبيعات، للأسباب السابقة المشار اليها يفضل استخدام الارصدة النهائية للأصول وليس متوسطاتها عند حساب هذا المعدل.
العائد على صافي الاصول	صافي الدخل / صافي المبيعات	للإشارة الي الالية التي تعتمد علي اجمالي الاصول المتاحة، الشركات التي تستخدم الاصول المتاحة، الشركات التي تستخدم الاصول بكفاية سوف تكون لها نسبة مرتفعة، وكلما انخفضت كفاءة الشركات، انخفض المؤشر.
العائد على صافي المبيعات	صافي الدخل / صافي المبيعات	تشير الى المقدرة على اكتساب ارباح مقنعة للملاك، ايضا تشير الى المقدرة على الصمود امام بعض الظروف المعاكسة، على سبيل المثال هبوط الاسعار، زيادة التكاليف وانخفاض المبيعات.
العائد على رأس المال الخاص	صافي الدخل / رؤوس الأموال الخاصة	للكشف عن مقدرة الادارة على اكتساب عائد كافي على الراس المالي المستثمر عن طريق الملاك، بوجه عام يعتبر الحد الادنى الذي يعتبر مقبولا لهذا المعدل هو 10%لهدف توفير اموال لإجراء عملية التوزيعات وتحقيق النمو.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص573.

✓ الأساليب الاحصائية:

يمكن تطبيق العديد من الأساليب الاحصائية التي يمكن أن تساعد في تفسير البيانات في الاجراءات التحليلية، وتتمثل مزايا هذه الأساليب في أنها توفر إمكانية أجراء عمليات حسابية أكثر تعقيدا وأكثر موضوعية فالنسبة المالية التي تبين العلاقة بين عنصرين من القوائم المالية، يمكن الكشف عن شدة العلاقة بينهما باستخدام الأساليب الاحصائية الملائمة لزيادة الثقة والتنبؤ الحالية انطلاقا من قيم السنة الماضية وهذا عن طريق استعمال الانحدار والارتباط والسلاسل الزمنية والغاية منها محاولة توقع قيم بعض الحسابات المرتبطة ببعضها البعض.

وبعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب الاحصائية استخداما في الاجراءات التحليلية، ويتم استخدام تحليل الانحدار في تقدير مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة، ومثلا يمكن أن يستنتج المدقق وجود علاقة مناسبة بين مصاريف البيع

وإجمالي المبيعات، وأيضا بين مصاريف البيع في السنة الحالية وكل من مصاريف البيع في السنة السابقة، وبالتالي يقوم المدقق باستخدام تحليل الانحدار ليحدد على نحوٍ إحصائي القيمة المتوقعة لمصاريف البيع ومقارنتها بالقيمة المسجلة[1].

ومن أكثر الأساليب الاحصائية استخداما في الفحص التحليلي أسلوب الانحدار الذي يستخدم لتقييم معقولية الرصيد وذلك عن طريق الربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته(المتغير التابع)، وبعض الحسابات الاخرى (المتغير المستقل)[2].

وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع أن يحكم على إذا كان معقولا أو لا، فإذا اختلفت القيمة المتنبئ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم المالية، عندئذٍ يعرف أن هناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد أكبر ويتوسع في فحص هذا الحساب. فتحليل الانحدار يقيس التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل.

ويمكن التعبير عن المتغير المستقل والتابع بمقاييس مختلفة مثل عدد الوحدات، عدد الساعات، عدد الدنانير...الخ.

وتأخذ معادلة الانحدار البسيط (أي توجد بها متغير تابع واحد ومتغير مستقل واحد فقط) الشكل التالي: $y_e=a+b\ x$

حيث أن[3]:

y_e = ترمز للقيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته(المتغير التابع)

X= ترمز للحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته (أي هي المتغير المستقل)

a= عنصر ثابت (الجزء الثابت) من العنصر التابع المطلوب التنبؤ به.

b= ترمز الى معدل التغير في المتغير التابع لكل وحدة تغير في المتغير المستقل.

- ✓ برامج الحاسب الالكتروني:

يمكن استخدام برامج التدقيق التي يتم تشغيلها على أجهزة الحاسب الالكتروني الشخصي لأداء

1- ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص262.

2- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص209-210.

3- منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص210.

المراجعة التحليلية بشكل مكثف كاختيار اضافي لاختبارات التدقيق الأخرى. وقد بدأت العديد من مؤسسات المحاسبة في استخدام هذه الأدوات لأداء التدقيق على نحوٍ أكثر فعالية وكفاءة.

ويوجد جانب أساسي في مثل هذه البرامج يتمثل في القدرة على إدماج الحسابات بدفتر الأستاذ العام للعميل في نظام الحاسب الالكتروني للمدقق. وبالتالي يمكن التوصل إلى نسخة إلكترونية من قيود التسوية والقوائم المالية مما يؤدي الى توفير الوقت. ويتم تخزين معلومات دفتر الأستاذ العام للعميل في ملفات إلكترونية لدى العميل ويتم تحديثها عام بعد آخر. ويسمح ذلك الأمر أن يقوم المدقق بتنفيذ العمليات الحسابية التحليلية المكثفة بتكلفة منخفضة، ويمكن أيضا عرض المعلومات التحليلية في أنماط مختلفة مثل الرسوم البيانية والخرائط للمساعدة في تفسير البيانات.

وتتمثل المنفعة الرئيسية من استخدام الإجراءات التحليلية الالكترونية في سهولة تحديث العمليات الحسابية عند قيام العميل بإجراء قيود التسوية للقوائم المالية. فإذا تم إجراء العديد من قيود التسوية في دفاتر العميل، يمكن إجراء العمليات الحسابية للإجراءات التحليلية بما يؤدي إلى تعديلها لتتلاءم مع التسويات بسرعة وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التغيير في المخزون وتكلفة البضاعة المباعة في عدد كبير من النسب المالية، ويمكن تعديل كافة النسب المالية التي تتأثر بهذه التغيرات بدون تكلفة باستخدام برامج الحاسب الالكتروني الشخصي[1].

- ✓ تحليل الاتجاه:

يعتبر تحليل الاتجاه من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعا، وهو عبارة عن تحليل لتغيرات في رصيد بند معين خلال فترة محاسبية سابقة ويتركز التحليل بوجه عام على المقارنة بين أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الحالية ومن ثم يعتمد على السلاسل الزمنية.

ويشير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في هذا المجال إلى أنه: ينبغي على المدقق أن يحدد مقدار التغيرات المتوقعة لكل حساب وأن يستفسر عن أسباب التغيرات غير المتوقعة ثم يجمع كل هذه الاثباتات ويربط بينها ليصل إلى رأي حول مدى معقولية الأرصدة[2]، ولتحليل الاتجاه عدة نماذج منها:

1- ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص262.

2- أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، مرجع سابق، ص5.

– نموذج المتغير الوحيد: حيث يتم استخدامه بالاعتماد على السلاسل الزمنية لذلك الحساب عن الفترات السابقة، والذي يعتبر من أهم النماذج لسهولة استخدامه وقلة تكلفته، ومن ضمن أساليب هذا النموذج الأسلوب البياني وأسلوب المتوسط المرجح.

– نموذج المتغيرات المتعددة: يعتمد على التنبؤ بمتغير وحيد ولكن من واقع سلاسل زمنية مرتبطة بأكثر من متغير في عملية التنبؤ، ويعتبر التنبؤ بالاتجاه العام للسلاسل الزمنية أكثر العناصر أهمية في مجال المراجعة التحليلية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج يحقق درجة عالية من الكفاءة، ولكن على المدقق أن يستخدم خبرته وحكمه الشخصي لمعرفة مقدار خطأ التنبؤ، لأن تحليل الاتجاه قد يكون مقياسا غير موضوعي نتيجة خطأ التنبؤ مع أهميته الكبيرة للمدقق لأنه يحدد له مدى معقولية الأرصدة محل الفحص[1].

المطلب الثالث: عملية الفحص التحليلي والعوامل المؤثرة عليه

يطلق على عملية تخطيط وتنفيذ والتوصل إلى الاستنتاجات من الاجراءات التحليلية مصطلح الفحص التحليلي **Analytical Review**، هناك عدة وجهات نظر سواء نظرية أو عملية للعمليات الفرعية التي يتم تضمينها في الفحص التحليلي.

من وجهة النظر الفكرية تتكون عملية الفحص التحليلي من أربع عمليات تشخيصية هي:

1- التحليل الذهني.

2- توليد الافتراضات.

3- البحث عن المعلومات.

4- تقييم الافتراضات.

يقوم المدققون خصوصا بافتراض الأسباب والاحتمالات المرتبطة وجمع أدلة الإثبات لاختبار الفروض واختيار أية الفروض الأكثر احتمالا في إحداث التقلب.

أما من الناحية العلمية يتم استخدام عملية من أربعة مراحل كمدخل للمحاسبة التطبيقية وهي الأكثر شيوعا في الأدبيات المهنية[2]:

1- علي محمد موسى، مرجع سابق، ص336.

2- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص136.

1- المرحلة الأولى: التوقعات Expectations

يقوم المدقق في المرحلة الأولى من عملية الفحص التحليلي بتطوير وإعداد التوقعات الخاصة بقيم التوقعات التي ستظهر في أرصدة حسابات القوائم المالية تأسيسا على القوائم المالية السابقة أو الموازنات أو المعلومات غير المالية، فالتوقعات تمثل تقديرات المدقق للقيم أو المؤشرات، ويقوم المدقق بتطوير التوقعات بطريقة من شأنها أن تشير للاختلاف الجوهري فيما بين تلك التوقعات والقيم المسجلة إلى أحد التحريفات.

إن تكوين التوقع يعد المرحلة الأكثر أهمية لعملية الإجراءات التحليلية، وكلما أقترب توقع المدقق من الرصيد الصحيح أو العلاقة الصحيحة كلما زادت فعالية الإجراءات عند تحديد التحريفات المحتملة.

2- المرحلة الثانية: التحديد Identification

تحدث المرحلة الثانية من عملية الفحص التحليلي (التحديد) عندما يقوم المدقق بمقارنة القيمة التي يتوقعها مع القيمة المسجلة. تعتمد كفاءة وفعالية التدقيق على الكفاية في الاعتراف بأنماط الأخطاء في البيانات المالية وفي افتراض الأسباب المحتملة لتلك الأنماط بحيث تمثل مرشد لأي اختبار إضافي.

يتعين على المدقق دراسة مدى ضخامة الاختلاف فيما يبين القيمة المتوقعة والقيمة المسجلة التي سوف تقبلها، في كلمات أخرى عند نقطة يعتبر الاختلاف جوهريا، مثلا نقول أن الفرق جوهري إذا كان بنسبة 20% عن تلك النقطة يطلق عليها حد الأهمية، في ظل اختبارات التحقق الأساسية فإن اختبار المدقق المرتبط بالتحريف المحتمل للقيمة الدفترية لأحد أرصدة الحساب يحدد ما إذا كان فرق التدقيق كان أقل من حد الأهمية النسبية للمدقق. فإذا كان الفرق أقل من الحد المقبول فإن المدقق يقبل القيمة الدفترية بدون إجراء أي فحص، أما إذا كان الفرق أكبر فالخطوة التالية تتمثل في فحص الفرق.

3- المرحلة الثالثة – الفحص Investigation

في المرحلة الثالثة لعملية الفحص التحليلي (الفحص) يهتم المدقق بفحص التوقعات المحتملة للفرق بين المتوقعة والمسجلة، إن الفرق بين توقعات المدقق والقيم الدفترية المسجلة لأحد الحسابات الذي لا يخضع لإجراءات التدقيق يمكن أن يعود إلى التحريفات وإلى العوامل الكامنة التي تؤثر على

الحساب محل التدقيق بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بإمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة لتطوير التوقع.

وكلما زادت دقة التوقع كلما كان من الأرجح أن يكون الفرق بين توقع المدقق والقيمة المسجلة سيعود إلى التحريفات، وعلى النقيض فكلما انخفضت دقة التوقع كلما زاد احتمال أن يكون الفرق راجعا إلى عوامل مرتبطة بالتغيرات الكامنة بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على بيانات استخدمت في تطوير التوقع.

4- المرحلة الرابعة – التقييم Evaluation

تضمن المرحلة الرابعة من عملية الفحص التحليلي (التقييم) أن يتم تقييم أثر الفرق بين القيمة المتوقعة للمدقق والقيم المسجلة على القوائم المالية.

وعادة لا يكون عمليا أن يتم تحديد العوامل التي تفسر القيمة الدقيقة محل الفحص، حيث يحاول المدقق أن يحدد كميا أن جزء من ذلك الفرق الذي يمكن الحصول على تفسيرات واضحة بشأنه وحيثما يكون ذلك ملائما أن يتم تدعيمه، فإذا كانت القيمة محل الاختلاف التي يمكن تفسيرها صغيرة تماما فقد يستنتج المدقق عدم وجود تحريف جوهري[1].

ويمكن تلخيص وتوضيح عملية الفحص التحليلي في الشكل(2-5) العملية ذات المراحل الأربعة ومدخلاتها ومخرجاتها.

1- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، 138.

الشكل رقم (2-3): عملية الفحص التحليلي

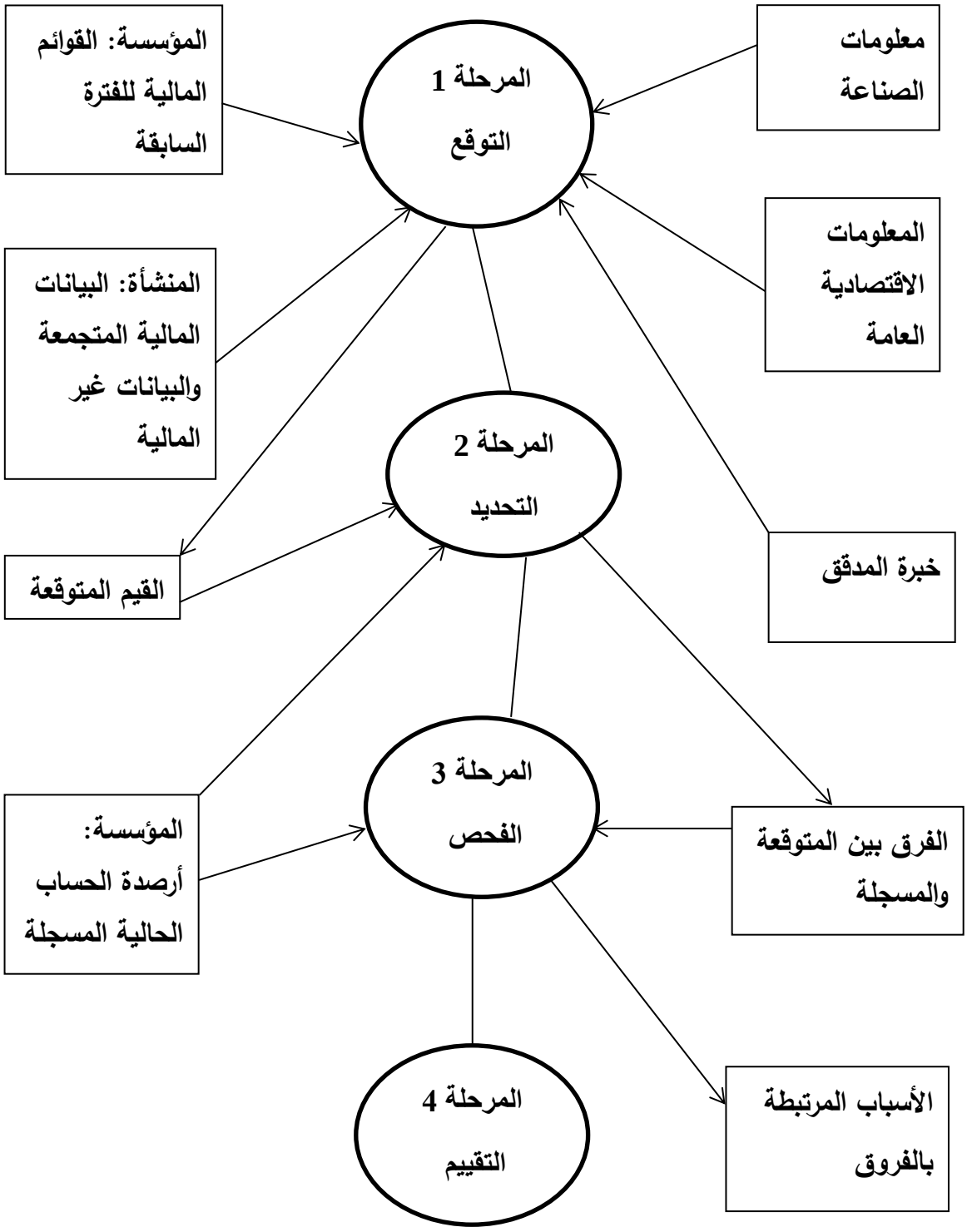

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص337.

العوامل المؤثرة في عملية الفحص التحليلي

هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية الفحص التحليلي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- طبيعة المؤسسة وعملياتها:

إن إجراءات الفحص التحليلي تكون أكثر تعقيدا في المؤسسات كبيرة الحجم وذات الفروع المتعددة، وبالتالي يتطلب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين بينما نجد العكس في حالة كون المؤسسة صغيرة الحجم.

2- نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

إذا كان هناك نظام رقابة داخلية قوي في المؤسسة، فإن ذلك يدل على أن الخطط والسياسات تنفذ وفق ما هو مخطط له وأن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية سليمة.

3- مدى توفر المعلومات المالية وغير المالية.

هنالك بعض المعلومات يتطلب توفرها لغرض القيام بعملية الفحص التحليلي، مثل المعلومات الخاصة بالموازنات سواء المرنة منها أو الثابتة أو المعلومات المتعلقة بالإنتاجية وعدد الوحدات المنتجة، وغير ذلك من المعلومات الأخرى، فكلما توفرت تلك المعلومات كلما تمت عملية الفحص التحليلي بسهولة ويسر.

4- الثقة في مصدر المعلومات

المعلومات المتوفرة من المصادر الخارجية المستقلة عن المؤسسة يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية الفحص التحليلي بينما المعلومات المتوفرة من المصادر الداخلية للمؤسسة تكون درجة الثقة فيها أقل قياسا بالمصادر الخارجية ولكن هذا لا يمنع من استخدامها في الفحص.

5- التناسب ما بين الكلفة والمنفعة:

قد يتطلب القيام بالفحص التحليلي تكاليف معينة، لأن استخدام الأساليب الكمية والاحصائية والرياضية يتطلب أفرادا ذوي خبرة وكفاءة في تلك الأمور وهذا ينعكس بدوره على التكاليف، ولكن يجب القيام دائما بإجراء موازنة ما بين الكلفة والمنفعة حتى تؤدي عملية الفحص الغرض المنشود منها.

---

1 - زينب جبار يوسف و فاطمة صالح مهدي، الفحص التحليلي لحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الجنوبية، مجلة التقني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، المجلد العشرون، العدد 2، 2007، ص7.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تمكّنا من معرفة طبيعة التحليل المالي والأدوات والأساليب التي تستعمل من طرف المحلل المالي، هذا ما أدى إلى زيادة أهمية التحليل المالي بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات والأطراف المستفيدة منها، فالتحليل المالي هو مجموعة من الدراسات التي تجرى على المعلومات المالية بهدف توضيح المعلومات وتسهيل مداولتها.

وبالتالي فإننا نستطيع القول أن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، كما يطلق على استخدامه من طرف المدقق الخارجي بالمراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المدقق للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، مقارنة بفترات سابقة، أو بمؤسسات أخرى مماثلة كأحد الأساليب التقليدية واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية كإحدى الأساليب الحديثة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى التدقيق الخارجي والتحليل المالي من الناحية النظرية، سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة كيفية مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي. لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استبيان، وتم توزيع استبيان الاستبيان على عينة مكونة من مهنيين وأكاديميين المهتمين بالمحاسبة لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل للنتائج المتحصل عليها وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS وذلك قصد التأكد من صدق الاستبيان واختبار الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

نظرا للمشاكل والعراقيل التي واجهتنا في مراحل مختلفة أثناء إعداد هذا البحث، وعدم إمكانية إجراء تربص بإحدى المؤسسات، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبانة، لنتجاوز النقائص التي اعترضتنا، وذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية، والوقوف على الادراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الأول: تحضير وتصميم الاستبيان

الفرع الأول: تحضير الاستبيان

يضن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة ثم تلقي الردود، لكن ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من صعوبات جاء ليثبت عكس ذلك، حيث واجهنا صعوبة في صياغة الأسئلة وجعلها في متناول الجميع، كما لم تخلو عملية المعالجة الاحصائية وعملية توزيع الاستبيان من الصعوبة التي شأنها في ذلك شأن عملية إعداد الأسئلة، ولهذا سنقوم بالتعرف إلى مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءا من مرحلة تصميم الاستبيان وهيكل الاستبيان (الأقسام).

الفرع الثاني: تصميم الاستبيان

في هذه المرحلة حاولنا قدر الامكان اعداد الاسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها، وتحتوي على أسئلة متدرجة، يقوم الأفراد باختيار بديل من خمسة بدائل، حيث تمحورت هذه الاسئلة حول موضوع دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، وقد استعننا في ذلك بآراء بعض الأساتذة والدراسات السابقة في هذا المجال، والذين وجهونا قدر الإمكان خلال فترة اعدادها الابتعاد عن التعمق في طرح الاسئلة، من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية، لما لاحظناه من نقص في المعلومات حول الموضوع محل الدراسة، مع

تقديم وجيز للشهادة المحضرة، وإحاطتهم بان المعلومات المتحصل عليها لن تستخدم إلا للبحث العلمي، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من قبل أفراد العينة مع شكرنا لهم في الأخير على تعاونهم معنا

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تضمنت استبيان الدراسة على واحد وثلاثون سؤالا بوبت في قسمين رئيسيين، ولقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها، والمعتمدة في التحليل على مقياس ليكارت الخماسي، وهذا من أجل الوصول وبدقة إلى أراء المستجوبين حول المحاور المحددة.

ويمكن عرض القسمين الرئيسيين للاستبيان فيما يلي:

القسم الأول: تضمن هذا القسم 5 أسئلة متعلقة بشخصية المستجوب وهي كالتالي: الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الوظيفة الحالية.

القسم الثاني: تضمن هذا القسم ثلاث محاور وهي كما يلي:

المحور الأول: تضمن هذا المحور 9 أسئلة متعلقة بالعوامل والظروف المحيطة بعملية التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي؛

المحور الثاني: تضمن هذا المحور 8 أسئلة متعلقة بمساهمة التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي؛

المحور الثالث: تضمن هذا المحور 9 أسئلة متعلقة باستخدام المراجعة التحليلية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة؛

المطلب الثالث: نشر وتوزيع الاستبيان

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم() جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة المتكونة من أساتذة جامعيين، محافظي الحسابات، خبير محاسبي، أصحاب التخصصات ذات الصلة، وقد تمت هذه العملية بالاعتماد على عدة جهات وأطراف للوصول إلى العينة المطلوبة من مهنين وأكاديميين، وضمان الحصول على أكبر عدد ممكن من الاستبيانات المجاب عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستبيانات:

1- الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم الاستبيان بأنفسنا؛

2- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم؛

3- الاستعانة ببعض الأساتذة والزملاء في توزيع الاستمارات.

كما لم يتم تحديد حجم العينة مسبقا قبل توزيع أو نشر الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع 60 استبيان على أكاديميين ومهنيين، ووزعت كل الاستبيانات في ولاية المسيلة، واعتمدنا في معظم الحالات على طريقة التسليم والاستلام بعد مدة معينة مع الاستعانة ببعض الأطراف. والجدول التالي يمثل الاحصائيات الخاصة بالاستبيان:

الجدول رقم(3-1): الاحصائيات الخاص الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	60	%100
الاستبيانات المسترجعة	53	%88
الاستبيانات غير المسترجعة	07	%12
الاستبيانات المرفوضة	13	%24.5
الاستبيانات المستعملة	40	%75.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الاستمارات المعتمدة 75.5% وهي مقبولة في نظر الطالب من أجل استخدامها في دراسة وتحديد نتائج الاستبيان والتي سيتم معالجتها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان تحليل البيانات الوصفية الخاصة بالمقياس(خصائص العينة)، أما المطلب الثاني يتضمن تحليل أسئلة المقياس.

وقبل التطرق إلى المطلبين لابد من إجراء بعض الأساليب الإحصائية مثل اختبار صدق وثبات الاستبيان ومعامل الاختلاف (الارتباط) وهذا على النحو التالي :

أولا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بثبات الاستبيان من خلال؛ الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين) **ملحق رقم (03)**، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

أ- اختبار صدق الاستبيان

قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل أساتذة مختصين في المجال المحاسبي وكذا أساتذة مختصين في منهجية إعداد الاستبيان، وذلك للتأكد من مدى مصداقية الاستبيان والتأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من جانب:

- دقة وصدق العبارات؛

- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛

- من اجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية؛

- العمل على صياغة العبارات من خلال تغييرها عدة مرات قصد الخروج بفقرة مناسبة.

ب- اختبار ثبات الاستبيان

يعد اختبار ثبات الاستبيان مرحلة أساسية للتأكد من أن الاستبيان يعطي النتائج نفسها في حالة ما إذا تم توزيعه عدة مرات تحت القيود والشروط، ومن اجل اختبار مصداقية وثبات فقرات الاستبانة وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان، تم حساب معامل الثبات بطريقة

ألفا كرونباخ، وهي طريقة ملائمة لأداة الدراسة الحالية كونها تشمل على عدة أبعاد، حيث أنها تستخدم للحصول على الثبات عندما تكون الأداة من أبعاد أو مجالات، وعادة ما تتراوح قيمة ألفا كرونباخ (0-1) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، وتم حسابه لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعية لكل من التحليل المالي والتدقيق الخارجي، وتعبر القيمة المقبولة لهذا المعامل من 0.6 فأكثر وكانت نتائج ألفا كرونباخ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) يوضح ثبات عبارات محاور الاستبيان

البيان	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ الإجمالي للمحاور
المحور الأول: العوامل والظروف المحيطة بعملية التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي	09	0.819
المحور الثاني: التحليل المالي وسيلة للمساهمة في جودة التدقيق الخارجي.	08	
المحور الثالث: استخدام المراجعة التحليلية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة	09	

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج spss

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ الإجمالي لعبارات المحاور الثلاثة قد بلغ 0.819 وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة بصفة إجمالية.

صدق الاستبيان: بما أن هذا المعامل اكبر من 0.6 فان الاستبيان يتمتع بالصدق. $\sqrt{0.819}=0.90$

ثانيا: حساب معامل الارتباط

هو معامل تشتت يوضح نسبة حصة كل وحدة من وحدات المتوسط الحسابي من الانحراف المعياري، ويستند هذا المعامل إلى الانحراف المعياري، إذ يقوم بالربط بين أهم مقاييس التشتت والمتمثلة في الانحراف المعياري ويعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية:

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي × 100

والجدير بالذكر أنه تم استخدام هذا المقياس لبيان درجة الاتفاق أو الاختلاف بين إجابات مفردات العينة، فإذا كان معامل الاختلاف اقل من 50% فهذا يدل على اتفاق أو تقارب إجابة عينة الدراسة، أما إذا كان معامل الاختلاف اكبر من 50% فهذا يدل على اختلاف أو تشتت في الإجابات كما هو عليه بين الباحثين.

والجدول التالي يوضح معامل الارتباط بين المحاور:

الجدول رقم (3-3) يوضح معامل الارتباط بين المحاور

المحاور	معامل الارتباط	نوع الارتباط
الأول، الثاني، الثالث	0.308	موجب

نلاحظ من خلال دراسة الجدول أعلاه أن العلاقة بين المحاور الثلاثة موجبة وذات دلالة إحصائية.

المطلب الأول: تحليل البيانات الوصفية الخاصة بالمقياس:

سوف نحاول التطرق للخصائص العينية التي شاركت في الاجابة على الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الأسئلة المحصورة من 01 إلى 04.

الجدول رقم (3-4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	33	%82.5
أنثى	7	%17.5
الإجمالي	40	%100

الشكل رقم (3-1) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

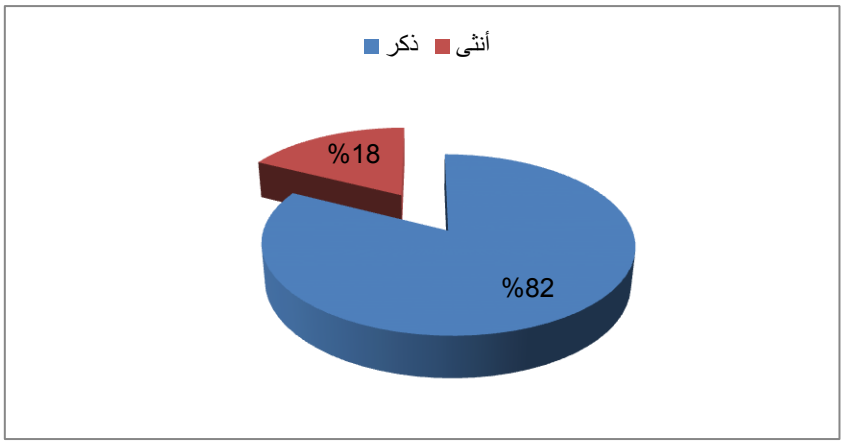

من خلال الجدول رقم (3-4) و الشكل رقم (3-1) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن 33 فرد يمثلون عدد الذكور بنسبة بلغت 82.5 %، أما عدد الإناث فقد بلغ 07 أفراد أي بنسبة قدرت بـ 17.5%.

الجدول رقم (3-5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	11	%27.5
من 30 الى 40 سنة	13	%32.5
من 41 الى 50 سنة	9	%22.5
أكثر من 50 سنة	7	%17.5
الاجمالي	40	%100

الشكل رقم (3-2) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

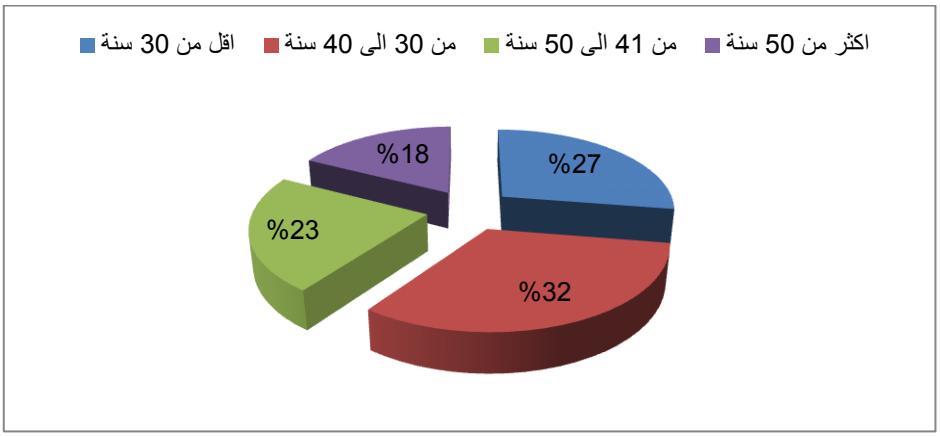

من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-2) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن11 فرد يمثلون الأفراد الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة بلغت 27.5%، أما الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 إلى 40 سنة) فقد بلغ عددهم 13 فرد بنسبة قدرت بـ 32.5%، أما بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين (41 الى 50 سنة) فقد بلغ عددهم 09 أفرد أي بنسبة 22.5%، في حين أن البقية فاقت أعمارهم 50 سنة و قد بلغ عددهم 07 أفراد بنسبة 17.5%.

الجدول رقم (3-6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	19	%47.5
ماجستير	10	%25
دكتوراه	10	%25
شهادة الدراسات التطبيقية	1	2.5
الإجمالي	40	%100

الشكل رقم (3-3) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل

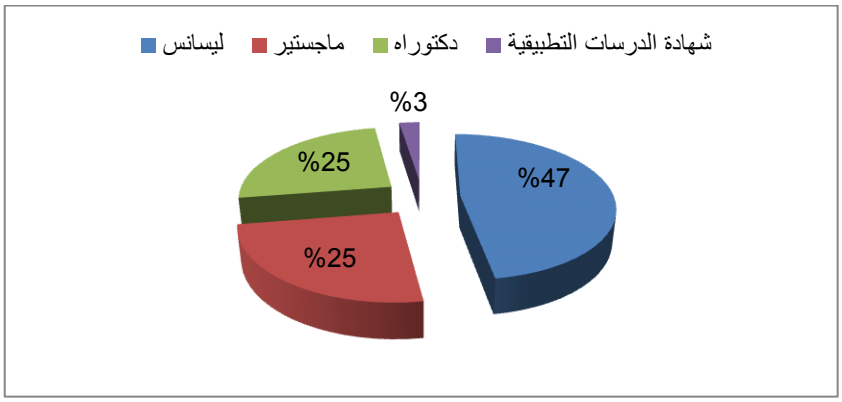

من خلال الجدول رقم(3-6) والشكل رقم (3-3) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن 19 فرد مستواهم ليسانس بنسبة بلغت 47.5%، أما بالنسبة لحاملي شهادة الماجستير فقد بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة قدرت بـ 25%، في حين بلغ عدد الأفراد المتحصلين على شهادة الدكتوراه 10 أفراد بنسبة قدرت بـ 25 %، أما الأفراد المتحصلين على شهادة الدراسات التطبيقية فقد بلغ عددهم فردا واحد فقط بنسبة 2.5%.

الجدول رقم (3-7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	12	%30
من 05 الى 10 سنوات	11	%27.5
من 11 الى 15 سنة	5	%12.5
أكثر من 15 سنة	12	%30
الإجمالي	40	%100

الشكل رقم (3-4) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

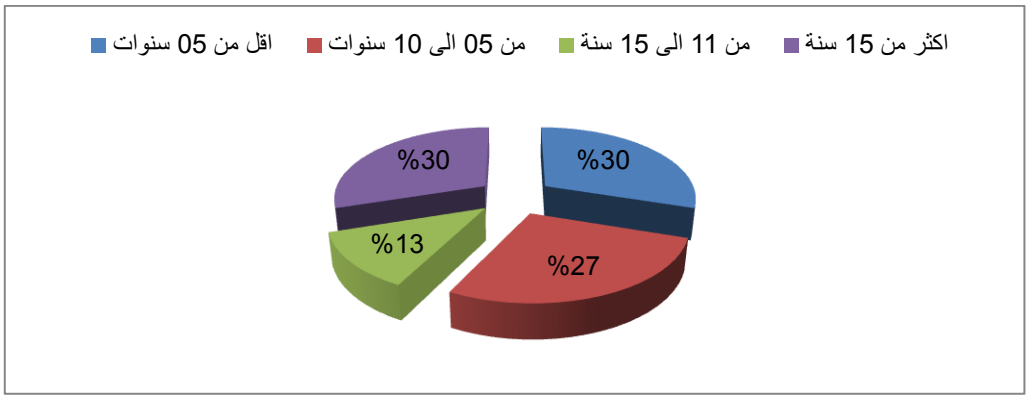

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 40 فرد، نلاحظ أن 12 فرد الخبرة المهنية لديهم أقل من 05 سنوات أي بنسبة 30%، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم ما بين (05 إلى 10 سنوات) 11 فرد بنسبة 27.5%، أما الأفراد الذين تتراوح الخبرة لديهم ما بين (11 إلى 15 سنة) فقد بلغ عددهم 05 أفراد بنسبة 12.5 %، في حين بلغ عدد الأفراد 12 فرد، والذين تجاوزت الخبرة المهنية لديهم 15 سنة بنسبة30%.

المطلب الثاني: تحليل أسئلة الاستبيان

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الاستبيان لها، سوف نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الاجابات على الأسئلة المطروحة على أفراد العينة، على النحو التالي:

المحور الأول: العوامل والظروف المحيطة بعملية التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي.

السؤال01: دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، تحدد طبيعة ومدى الاختبارات التي يقوم بها المدقق الخارجي.

الجدول رقم (3-8): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (01)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 01	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	13,3	-12,3	02	44،45	0.00	دال عند 0.01
موافق	33	%82.5	13,3	19,7				
موافق بشدة	6	%15	13,3	-7,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-8) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (01) بالبديل "غير موافق" وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (33) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 82.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 15% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (06) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 44.45 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، تحدد طبيعة ومدى الاختبارات التي يقوم بها المدقق الخارجي. وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال02: إن استقلالية المدقق الخارجي لها أثر على مصداقية المعلومات.

الجدول رقم (3-9): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 02	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق	26	%65	20,0	6,0	01	3،60	0،05	غير دال عند 0،05
موافق بشدة	14	35	20,0	-6,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-9) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (02) بالبديل " موافق" وقد بلغ عددهم (26) فرد بنسبة مئوية بلغت 65%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 35% تمثل المجموعة الثانية التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (14) فرد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1)قدرت بـ 3.60 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (02) جاءت متفاوتة لا كنها ليست لصالح أي بديل.

السؤال03: التزام المدقق الخارجي بأخلاقيات المهنة يزيد من جودة عمله.

الجدول رقم (3-10): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03)

بدائل الإجابة على السؤال	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق	15	%37.5	20,0	-5,0	01	2،50	0،11	غير دال عند 0،05
موافق بشدة	25	%62.5	20,0	5,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-10) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (03) بالبديل " موافق" وقد بلغ عددهم (15) فرد بنسبة مئوية بلغت 37.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 62.5% تمثل المجموعة الثانية التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (25) فرد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1)قدرت بـ 2.50 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (03) جاءت متفاوتة لكنها ليست لصالح أي بديل.

السؤال04: يجب أن يقوم المدقق في مرحلة التدقيق بوضع تقدير مبدئي لما يعتبره خطأ جوهري

الجدول رقم (3-11): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (04)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 04	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
محايد	2	%05	11,0	-9,0	02	32،60	0،00	دال عند 0،01
موافق	26	%65	11,0	15,0				
موافق بشدة	12	%30	11,0	4,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-11) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (04) بالبديل "محايد" وقد بلغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (26) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 65%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 37.5% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (15) فرد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²)حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2) قدرت بـ 32.60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يرو أنه يجب أن يقوم المدقق في مرحلة التدقيق بوضع تقدير مبدئي لما يعتبره خطأ جوهري، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال05: وجود نظام رقابة داخلي فعال يقلل من احتمالات الغش والتلاعب.

الجدول رقم (3-12): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 05	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق	19	%47.5	20,0	-1,0	01	0،10	0،75	غير دال عند 0،05
موافق بشدة	21	%52.5	20,0	1,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-12) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فردا قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (05) بالبديل " موافق" وقد بلغ عددهم (19) فرد بنسبة مئوية بلغت 47.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 52.5% تمثل المجموعة الثانية التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (21) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1)قدرت بـ 0.10 وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإنه ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (05) جاءت متفاوتة لكنها ليست لصالح أي بديل.

السؤال06: التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي يؤدي إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف

الجدول رقم (3-13): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (06)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 06	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
محايد	1	%2.5	13,3	-12,3	02	27،95	0،00	دال عند 0،01
موافق	28	%70	13,3	14,7				
موافق بشدة	11	%27.5	13,3	-2,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-13) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (06) بالبديل "محايد" وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (28) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 70%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 27.5% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (11) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 27.95 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج:

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي يؤدي إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال07: يشير المدقق إلى معايير التدقيق المعمول بها والمتعارف عليها في تنفيذ مهمته.

الجدول رقم (3-14): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (07)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 07	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
موافق	30	%75	20,0	10,0	01	10،00	0،00	دال عند 0،01
موافق بشدة	10	%25	20,0	-10,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-14) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (07) بالبديل " موافق" وقد بلغ عددهم (30) فرد بنسبة مئوية بلغت 75%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 25% تمثل المجموعة الثانية التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (10) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (1)قدرت بـ 10.00 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين لصالح المجموعة الأولى، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المدقق يشير إلى معايير التدقيق المعمول بها والمتعارف عليها في تنفيذ مهمته، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال08: يتضمن التقرير النظيف للمدقق كافة العناصر ذات الأهمية النسبية، والتي يتم الإفصاح عنها بما يتفق مع النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (3-15): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (08)

بدائل الإجابة على السؤال رقم	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
محايد	2	%05	13,3	-11,3	02	21،80	0،00	دال عند 0.01
موافق	26	%65	13,3	12,7				
موافق بشدة	12	%30	13,3	-1,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم **(3-15)** نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (08) بالبديل "محايد" وقد بلغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (26) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 65%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 30% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (12) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 21.80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن التقرير النظيف للمدقق يتضمن كافة العناصر ذات الأهمية النسبية، والتي يتم الإفصاح عنها بما يتفق مع النظام المحاسبي المالي، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال09: يعتبر التدقيق القانوني تقنية هامة لمستخدمي القوائم المالية بالمؤسسة محل التدقيق.

الجدول رقم (3-16): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (09)

بدائل الإجابة على السؤال رقم	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
محايد	1	%2.5	13,3	-12,3	02	36،95	0،00	دال عند 0،01
موافق	31	%77.5	13,3	17,7				
موافق بشدة	8	%20	13,3	-5,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-16) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (09) بالبديل "محايد" وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (31) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 77.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (08) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 36،95 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج:

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يرو أن التدقيق القانوني تعتبر تقنية هامة لمستخدمي القوائم المالية بالمؤسسة محل التدقيق، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

عرض نتائج الاستبانة للمحور الأول: العوامل والظروف المحيطة بعملية التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي.

بعد إجراء اختبار كا^2 للدلالة الاحصائية يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): عرض نتائج الاستبانة للمحور الأول

رقم العبارة	مستوى الدلالة	درجة المعنوية	الدلالة الاحصائية
01	0.01	0.05	دال إحصائيا
02	0.05	0.05	غير دال إحصائيا
03	0.11	0.05	غير دال إحصائيا
04	0.00	0.05	دال إحصائيا
05	0.75	0.05	غير دال إحصائيا
06	0.00	0.05	دال إحصائيا
07	0.00	0.05	دال إحصائيا
08	0.00	0.05	دال إحصائيا
09	0.00	0.05	دال إحصائيا

بناءا على هذه النتائج فإن المحور الأول للدراسة كان أغلب عباراته ذات دلالة إحصائية، وبالتالي المحور الأول دال إحصائيا بنسبة 66.66%.

المحور الثاني: التحليل المالي وسيلة للمساهمة في جودة التدقيق الخارجي

السؤال10: يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية.

الجدول رقم (3-18): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	2	%05	10,0	-8,0	03	60،20	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	31	%77.5	10,0	21,0				
موافق بشدة	6	%15	10,0	-4,0				
الإجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-18) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (10) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5% و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (31) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 77.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 15% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (06) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 60،20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال11: يطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العامة في تحقيق أرباح المؤسسة.

الجدول رقم (3-19): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (11)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 11	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	61،20	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	31	%77.5	10,0	21,0				
موافق بشدة	7	%17.5	10,0	-3,0				
الإجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-19) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (11) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5% و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (31) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 77.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 17.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (07) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند

درجة الحرية (3)قدرت بـ 61،20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن العائد على رأس المال المستخدم يطبق عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العامة في تحقيق أرباح المؤسسة، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال12: تستخدم نسبة المديونية كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أجال الاستحقاق.

الجدول رقم (3-20): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (12)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 12	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	2	%05	10,0	-8,0	03	51،00	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	29	%72.5	10,0	19,0				
موافق بشدة	8	%20	10,0	-2,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-20) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (12) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (02) أفراد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5% وأما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم

على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (29) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 72.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (08) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية(3)قدرت بـ 51،00 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن نسبة المديونية تستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أجال الاستحقاق، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال13: الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي.

الجدول رقم (3-21): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (13)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 13	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	42،00	0.00	دال عند 0.01
محايد	3	%7.5	10,0	-7,0				
موافق	27	%67.5	10,0	17,0				
موافق بشدة	9	%22.5	10,0	-1,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-21) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (13) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ

عددهم (03) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 7.5%وأما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (27) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 67.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 22.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (09) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 42،00 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال14: استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .

الجدول رقم (3-22): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (14)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 14	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	35،00	0.00	دال عند 0.01
محايد	2	%05	10,0	-8,0				
موافق	24	%60	10,0	14,0				
موافق بشدة	13	%35.5	10,0	3,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-22) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (14) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 05%و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (24) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 60%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 35.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (13) فرد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 35،00 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية تمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال15: للتحليل المالي دور مهم في الكشف عن العلاقات الغير عادية لعناصر القوائم المالية .

الجدول رقم (3-23): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (15)

بدائل	التكرار	النسبة	التكرار	الفرق بين التكرار	درجة	قيمة K²	مستوى	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	65،40	0.00	دال عند 0.01
محايد	2	%05	10,0	-8,0				
موافق	32	%80	10,0	22,0				
موافق بشدة	5	%12.5	10,0	-5,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-23) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) فرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (15) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 05%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (32) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 80%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 12.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (05) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 65،40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن للتحليل المالي دور مهم في الكشف عن العلاقات الغير عادية لعناصر القوائم المالية وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال16: يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات.

الجدول رقم (3-24): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (16)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 16	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	39،60	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	25	%62.5	10,0	15,0				
موافق بشدة	13	%32.5	10,0	3,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-24) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) فردا قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (16) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5%وأما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (25) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 62.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 32.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (13) فرد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 39،60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أنه يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات

لاكتشاف الأخطاء و الانحرافات، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال17: يمكن عن طريق النسب المالية اكتشاف التلاعب في المبيعات بالزيادة للتأثير على نتائج الأعمال من أجل رفع سعر سهم المؤسسة في السوق المالي .

الجدول رقم (3-25): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (17)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 17	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
محايد	2	%05	13,3	-11,3	02	32،60	0،00	دال عند 0،01
موافق	30	%75	13,3	16,7				
موافق بشدة	8	%20	13,3	-5,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-25) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فردا قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (17) بالبديل "محايد" وقد بلغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (30) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 75%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (08) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 32،60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أنه يمكن عن طريق النسب المالية اكتشاف التلاعب في المبيعات بالزيادة للتأثير على نتائج الأعمال من اجل رفع سعر سهم المؤسسة في السوق المالي ، و هذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

عرض نتائج الاستبانة للمحور الثاني: التحليل المالي وسيلة للمساهمة في جودة التدقيق الخارجي بعد إجراء اختبار كا² للدلالة الاحصائية يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-26): عرض نتائج الاستبانة للمحور الثاني

رقم العبارة	مستوى الدلالة	درجة المعنوية	الدلالة الاحصائية
01	0.00	0.05	دال إحصائيا
02	0.00	0.05	دال إحصائيا
03	0.00	0.05	دال إحصائيا
04	0.00	0.05	دال إحصائيا
05	0.00	0.05	دال إحصائيا
06	0.00	0.05	دال إحصائيا
07	0.00	0.05	دال إحصائيا
08	0.00	0.05	دال إحصائيا

بناءا على هذه النتائج فإن المحور الثاني للدراسة كان جل عباراته ذات دلالة إحصائية، وبالتالي المحور الثاني دال إحصائيا بنسبة 100%.

المحور الثالث: استخدام الاجراءات التحليلية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة.

السؤال18: تعتبر المراجعة التحليلية جانبا هاما في كل عمليات التدقيق.

الجدول رقم (3-27): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (18)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 18	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	56،60	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	30	%75	10,0	20,0				
موافق بشدة	8	%20	10,0	-2,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-27) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) فردا قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (18) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5%و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (30) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 75%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (08) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 56،60 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المراجعة التحليلية تمثل جانبا هاما في كل عمليات التدقيق، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01.

السؤال19: المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية التدقيق.

الجدول رقم (3-28): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (19)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 19	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	45،20	0.00	دال عند 0.01
محايد	1	%2.5	10,0	-9,0				
موافق	27	%67.5	10,0	17,0				
موافق بشدة	11	%27.5	10,0	1,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-28) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) فردا قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (19) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 2.5%و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (27) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 67.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 27.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (11) فرد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 45،20 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)،

وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية التدقيق، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال20: يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.

الجدول رقم (3-29): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (20)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 20	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	43،40	0.00	دال عند 0.01
محايد	2	%05	10,0	-8,0				
موافق	27	%67.5	10,0	17,0				
موافق بشدة	10	%25	10,0	,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-29) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) أفرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (20) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 05%، أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (27) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 25%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 27.5% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا

السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (10) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 43،40 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المدقق الخارجي يعتمد على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال21: استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية .

الجدول رقم (3-30): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (21)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 21	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	13,3	-12,3	02	30،65	0.00	دال عند 0.01
موافق	29	%72.5	13,3	15,7				
موافق بشدة	10	%25	13,3	-3,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-30) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (21) بالبديل "غير موافق" وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (29) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 72.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 25% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (10)

أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 30،65 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية، و هذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال22: يتم إعداد تقرير أو إبداء رأي بالتحفظ في حالة وجود قضايا تؤدي إلى عدم استمرارية المؤسسة .

الجدول رقم (3-31): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (22)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 22	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	10,0	-9,0	03	45،80	0.00	دال عند 0.01
محايد	3	%7.5	10,0	-7,0				
موافق	28	%70	10,0	18,0				
موافق بشدة	8	%20	10,0	-2,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-31) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (04) أفرد قد انقسمت إلى أربع مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (22) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "محايد" والبالغ عددهم (03) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 7.5% و أما المجموعة الثالثة فتمثل الأفراد الذين كانت

إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (28) أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 70%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 20% تمثل المجموعة الرابعة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (08) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (3)قدرت بـ 45،80 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الأربعة لصالح المجموعة الثالثة، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أنه يتم إعداد تقرير أو إبداء رأي بالتحفظ في حالة وجود قضايا تؤدي إلى عدم استمرارية المؤسسة، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا²، حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال23: يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة.

الجدول رقم (3-32): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (23)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 23	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	13,3	-12,3	02	44،45	0.00	دال عند 0.01
موافق	33	%82.5	13,3	19,7				
موافق بشدة	6	%15	13,3	-7,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-32) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (23) بالبديل "غير موافق بشدة" وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق"

والبالغ عددهم (33) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 82.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 15% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (06) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 44،45 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المدقق الخارجي يعتمد على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال24: تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للتدقيق، يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق.

الجدول رقم (3-33): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (24)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 24	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	2	%05	13,3	-11,3	02	15،05	0.00	دال عند 0.01
موافق	21	%52.5	13,3	7,7				
موافق بشدة	17	%42.5	13,3	3,7				
الاجمالي	40	%100	////					

ن خلال الجدول أعلاه رقم (3-33) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على

السؤال رقم (24) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (02) فرد بنسبة مئوية بلغت 05% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (21) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 52.5%، في حين نلاحظ أن ما نسبته 42.5% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (17) أفراد، للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 15،05 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للتدقيق يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال25: تعتبر المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في أنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفه.

الجدول رقم (3-34): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (25)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 25	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	11,0	-10,0	02	27،95	0.00	دال عند 0.01
موافق	28	%70	11,0	15,0				
موافق بشدة	11	%27.5	11,0	4,0				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-34) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت

إجاباتهم على السؤال رقم (25) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (28) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 70%، في حين نلاحظ أن ما نسبته27.5% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (11) أفراد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 27،95 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هو 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المراجعة التحليلية تعتبر وسيلة حديثة في إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفه، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا² حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

السؤال26: تعد المراجعة التحليلية اختبارا للمعلومات المالية، لتحديد الجواب التي تتطلب فحصا مكثفا.

الجدول رقم (3-35): يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (26)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 26	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
غير موافق	1	%2.5	13,3	-12,3	02	40،55	0.00	دال عند 0.01
موافق	26	%65	13,3	18,7				
موافق بشدة	15	%37.5	13,3	-6,3				
الاجمالي	40	%100	////					

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-35) نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (40) فرد قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (26) بالبديل "غير موافق " وقد بلغ عددهم (01) فرد بنسبة مئوية بلغت 2.5% أما المجموعة الثانية فتمثل الأفراد الذين كانت إجابتهم على هذا السؤال بالبديل "موافق" والبالغ عددهم (26) فرد بنسبة مئوية قدرت بـ 65%، في حين نلاحظ أن ما نسبته37.5% تمثل المجموعة الثالثة التي تحتوي على الأفراد الذين أجابوا على هذا السؤال بالبديل "موافق بشدة" والبالغ عددهم (15) فرد. للتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (كا²) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (2)قدرت بـ 40،55 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعة الثانية، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

الاستنتاج: من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نستنتج أن أغلب أفراد الدراسة يوافقون على أن المراجعة التحليلية تعد اختبارا للمعلومات المالية، لتحديد الجواب التي تتطلب فحصا مكثفا، وهذا ما أكدت عليه قيمة اختبار الدلالة كا²، حيث جاءت دلالة عند مستوى الدلالة 0.01

عرض نتائج الاستبانة للمحور الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة.

بعد إجراء اختبار كا² للدلالة الاحصائية يمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-36): عرض نتائج الاستبانة للمحور الثالث

رقم العبارة	مستوى الدلالة	درجة المعنوية	الدلالة الاحصائية
01	0.00	0.05	دال إحصائيا
02	0.00	0.05	دال إحصائيا
03	0.00	0.05	دال إحصائيا
04	0.00	0.05	دال إحصائيا
05	0.00	0.05	دال إحصائيا
06	0.00	0.05	دال إحصائيا
07	0.00	0.05	دال إحصائيا
08	0.00	0.05	دال إحصائيا
09	0.00	0.05	دال إحصائيا

بناءا على هذه النتائج فإن المحور الثالث للدراسة كان جل عباراته ذات دلالة إحصائية، وبالتالي المحور الثالث دال إحصائيا بنسبة 100%.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، وتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لعينة من المدققين الخارجيين والأكاديميين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك عوامل محيطة بعملية التدقيق تساعد المدقق في أداء مهمته، وذلك بالتطرق إلى المراجعة التحليلية أجمع أفراد عينة الدراسة المطلعين عليها أن:
للمراجعة التحليلية دورا هاما في كل عمليات التدقيق، اعتماد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على أن التحليل المالي يساهم تحسين جودة التدقيق الخارجي.

الخاتمة

الخـاتمة العامة

تعطي المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها خصوصا مع كبر حجمها وتعدد أنشطة وحداتها، وذلك حفاظا على بقائها واستمرارها، هذا ما أدى بصفة عامة إلى ضرورة وضع مدقق خارجي يكون كفيلا بحماية حقوقها وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والغش ويضمن اعطاء معلومات صادقة عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة.

وفي ظل المتغيرات الجديدة في الاقتصاد الوطني والتي تشهد المنافسة الحرة، أدت إلى اعتماد المدقق الخارجي على التحليل المالي كوسيلة مساعدة للرقابة على العمليات المختلفة للمؤسسة، والوقوف على أهم معالمه النظرية، حيث تم من خلال هذه الدراسة محاولة التعرف بصورة مفصلة على الإطار النظري للتدقيق الخارجي، وكذلك التحليل المالي، وهذا من أجل إظهار الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله، توصلنا إلى عدة نتائج، مع مجموعة من التوصيات والاجابة على الفرضيات.

1- النـتـائج

- إن اعتماد تنظيم جيد ومحكم والإشراف على المساعدين في مكتب التدقيق، يضمن فعالية أعمال التدقيق والتطبيق السليم والصحيح لمختلف إجراءاتها، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها في بعث ثقة في ما تعبر عنه المعلومات المالية لمختلف الجهات المستفيدة منها.
- للتدقيق الخارجي دور مهم في إضفاء المصداقية على القوائم المالية المعروضة من طرف المؤسسة.
- يستخدم المدقق الخارجي طرق وأساليب حديثة من بينها التحليل المالي من أجل تقليل الانحرافات والأخطاء.
- إبلاغ المدقق الخارجي الجهات المعنية عن الأخطاء والعلاقات الغير عادية والإشارة إليها في تقريره ضروري، لما لها من دور مهم في اتخاذ القرارات.
- يساهم اكتشاف المدقق الخارجي للغش الممارس من طرف الإدارة في زيادة الوثوق به والاعتماد عليه من قِبل الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات المناسبة.

- ضرورة استخدام المراجعة التحليلية من طرف المدقق الخارجي بُغية تحسين أداء عملية التدقيق.
- المراجعة التحليلية وسيلة حديثة ومتطورة في عملية التدقيق، لما لها من أهمية كبيرة في تخفيض التكلفة وكذلك إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت ممكن.
- لا يوجد وقت محدد لتطبيق الفحص التحليلي، بحيث يمكن استخدامه في جميع مراحل التدقيق.

2- الإجابة على الفرضيات:

✓ الفرضية الأولى صحيحة، حيث بينت الدراسة النظرية والتطبيقية أن التدقيق الخارجي يلعب دورا هاما في تحقيق الرقابة على القوائم المالية للمؤسسة، وأن الإجابة ذات دلالة إحصائية قدرت بنسبة 66.66%.

✓ الفرضية الثانية صحيحة، حيث بينت الدراسة النظرية والتطبيقية أن للتحليل المالي دورا هاما في تحسين التدقيق الخارجي، وأن الإجابة ذات دلالة إحصائية قدرت بنسبة 100%.

✓ الفرضية الثالثة صحيحة، حيث بينت الدراسة التطبيقية والنظرية أن المدقق الخارجي يستخدم التحليل المالي في تحسين جودة عملية التدقيق، وأن الإجابة ذات دلالة إحصائية قدرت بنسبة 100%.

3- التوصيات والاقتراحات

1. التشجيع على تطبيق المراجعة التحليلية في الجزائر من أجل تقديم أفضل خدمة وفي أقل وقت.
2. إعداد البرامج التدريبية الخاصة المراجعة التحليلية للتعريف بأهميتها وكيفية تطبيقها في المراحل المختلفة من عملية التدقيق.
3. ضرورة استخدام المراجعة التحليلية من قبل المدقق لترشيد حكمه الشخصي عند فحص وتقييم الأدلة.
4. تعد عملية التخطيط لبرامج التدقيق والاجراءات المرافقة لها من الأمور المهمة لعملية التدقيق وعليه يتوجب بذل العناية اللازمة لها لكونها المحددة لمدى كفاية ما قام به المدقق أثناء عمله.
5. ضرورة استقلالية المدقق الخارجي من أجل إبداء رأي فني محايد عن مدى مصداقية القوائم المالية.
6. ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير للمدقق الخارجي.

5- آفاق الدراسة

- دراسة مقارنة لممارسة التدقيق في الجزائر وفق معايير التدقيق الدولية.

- أثر استقلالية المدقق على مصداقية المعلومات المالية.

- التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي.

- تحليل بيئة التدقيق الخارجي في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية.

المراجع

✯ الكتب

1. أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

2. ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة وتعريب محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريج، المملكة العربية السعودية، 2002.

3. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

4. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

5. أمين السيد أحمد لطفي، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

6. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.

7. هشام عبد الحي السيد، التحليل المالي باستخدام الحاسب الألي، معهد جلوبال إكسبرتس للتدريب الأهلي، 2003.

8. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

9. زهرة توفيق سوداء، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.

10. زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011.

11. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2011.

12. حسين قاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.

13. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

14. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

15. كمال الدين الدهراوي ومحمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

16.مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006.

17.محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

18.محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

19.محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

20.محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

21.محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

22.منصور أحمد البديوى وشحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

23.محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

24.ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

25.عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

26.عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

27.عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

28.عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة، مركز الإسكندرية، الإسكندرية، 2006.

29.عدنان تايه التميمي وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

30.عدنان تايه التميمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

31.فيصل جميل السعايدة ونضال عبد الله فريد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2004.

32.صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1998.

33.رأفت سلامة محمود، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.

34.رزق أبوزيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2015.

35.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

36.توماس ويليام وأمرسن هنكي ، المراجعة بين النظري والتطبيق، ترجمة وتعريب أحمد حامد حجاج كمال الدين سعيد وسلطان محمد علي السلطان، دار المريخ، الرياض، 1986.

✯ المقالات والمجلات

37.إسراء كاظم عبيد حسن اللهيبي، "دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 23، 2013،.

38.بن سعيد محمد و ولشلاش عائشة، جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، الجزائر، العدد 43، 2015.

39.زهرة حسن العماري وعلي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العراق ،العدد 63، 2007.

40.زينب جبار يوسف و فاطمة صالح مهدي، الفحص التحليلي لحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الجنوبية، مجلة التقني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، المجلد العشرون، العدد 2، 2007.

41.يوسف محمود جربوع، "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جانفي2005، فلسطين.

42.علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع" المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الثامن عشر، 2013.

43.رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، الجامعة الأردنية، 2012.

☆ المذكرات والاطروحات

44.أمان انجروا، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

45.حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

46.كريمة نسرين، دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، مذكرة غير منشورة.

47.ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، مذكرة غير منشورة.

48.سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004.

49.عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010.

50.علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، مذكرة الماجستير في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاجن، 2006، مذكرة غير منشورة.

51.علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في العلوم الادارية ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاجن ، 2008.

52.فاتح غلاب، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، .

53.قلاب ذبيح الياس، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، السنة 2011.

✯ **الملتقيات**

54.أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، "استخدام الأساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع" ملتقى جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،.

55.مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي6-7ماي2012.

✯ **مراسيم وقرارات**

56.الأمر رقم 27/96 المؤرخ في 1996/12/09، المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد27.

57.المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS 1، الفقرة 91.

58.القرار المؤرخ في 26-07-2008، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

59.المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/04/29، المعدل والمتمم للأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد27.

60.معيار التدقيق الدولي 570 "المنشاة المستمرة" كما في 15 ديسمبر 2009، الفقرات 3-7.

61.معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية" كما في1جانفي 2009، الفقرات 25-26

62.قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين المصري رقم 166، 2008، معيار المراجعة المصري رقم 520، الاجراءات التحليلية.

✯ **المواقع الالكترونية**

63.http // www.egytips.com/?-المالية- القوائم- هي- ما- html -07/04/2016.

64. http://www.publications.zu.edu.eg/Pages/PubShow.aspx?ID=13476&pubID=19 15/04/2016.

65. http://www.asca.sy/dounlood/pdf/seminars/lecture2011-02-03.pdf2016/04/13 page29.

66. http://www.almohasb1.com/2010/12/materiality-auditing.html.15/04/2016.

الملاحق

الملحق رقم (01): رسالة الاستبيان

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

التخصص: محاسبة وتدقيق

الطـالب: علاوي حمزة

تحت إشراف الأستاذ:

بحـري علي

استمـارة الاستبيان

سيدي الفاضل سيدتي الفاضلة

تحية طيبة وبعد؛؛؛

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر(أكاديمي) في تخصص محاسبة وتدقيق للمذكرة وهي بعنوان: "**دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي دراسة ميدانية**" والتي من خلالها سنحاول إبراز دور التحليل المالي في إعطاء المصداقية للقوائم المالية، كي تصبح مصدرا في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذى نرجوا منكم الإجابة بصدق عن أسئلة الاستبيان، من وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحضى بالسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الاحترام وشاكرين لكم تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، بما يخدم البحث العلمي.

السنة الجامعية 2015 - 2016

القسم الأول: معلومات شخصية

1	**الجنس**	ذكر	( )	أنثى ( )
2	**العمر**	أقل من 30 سنة	( )	من 31 سنة إلى 40 سنة ( )
		من سنة41 إلى 50 سنة	( )	أكثر من 50 سنة ( )
3	**المؤهل العلمي**	ليسانس	( )	ماجستير ( )
		دكتوراه	( )	أخـرى (أذكرها) .....
4	**الخبرة المهنية**	أقل من 5 سنوات	( )	من 5 سنوات إلى 10 سنوات ( )
		من 11 سنة إلى15 سنة	( )	أكثر من 15 سنة ( )
5	**الوظيفة الحالية**	أستاذ جامعي	( )	محافظ حسابات ( )
		خبير محاسبي	( )	أخرى (أذكرها) .....

القسم الثاني: دور التحليل المالي في تحسين جودة التدقيق الخارجي

المحور الأول: العوامل والظروف المحيطة بعملية التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6	دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، تحدد طبيعة ومدى الاختبارات التي يقوم بها المدقق الخارجي.					
7	إن استقلالية المدقق الخارجي لها أثر على مصداقية المعلومات.					
8	التزام المدقق الخارجي بأخلاقيات المهنة يزيد من جودة عمله.					
9	يجب أن يقوم المدقق في مرحلة التدقيق بوضع تقدير مبدئي لما يعتبره خطأ جوهريا.					
10	وجود نظام رقابة داخلي فعال يقلل من احتمالات الغش والتلاعب.					
11	التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي يؤدي إلى تخفيض مخاطر الاكتشاف.					
12	يشير المدقق إلى معايير التدقيق المعمول بها والمتعارف عليها في تنفيذ مهمته.					
13	يتضمن التقرير النظيف للمدقق كافة العناصر ذات الأهمية النسبية، والتي يتم الافصاح عنها بما يتفق مع النظام المحاسبي المالي.					
14	تعتبر المراجعة القانونية تقنية هامة لمستخدمي القوائم المالية بالمؤسسة محل التدقيق.					

المحور الثاني: التحليل المالي وسيلة للمساهمة في جودة التدقيق الخارجي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية.					
16	يطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العامة في تحقيق أرباح المؤسسة الاقتصادية.					
17	تستخدم نسبة المديونية كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق.					
18	الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي.					
19	استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.					
20	للتحليل المالي دور مهم في الكشف عن العلاقات الغير عادية لعناصر القوائم المالية					
21	يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والانحرافات.					
22	يمكن عن طريق النسب المالية اكتشاف التلاعب في المبيعات بالزيادة للتأثير على نتائج الأعمال من أجل رفع سعر سهم المؤسسة في السوق المالي.					

المحور الثالث: استخدام المراجعة التحليلية في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
23	تعتبر المراجعة التحليلية جانبا هاما في كل عمليات التدقيق.					
24	المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية التدقيق					
25	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية					
26	استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية.					
27	يتم إعداد تقرير أو إبداء رأي بالتحفظ في حالة وجود قضايا تؤدي إلى عدم استمرارية المؤسسة					
28	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة.					
29	تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للمراجعة يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق.					
30	تعتبر المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة.					
31	تعد المراجعة التحليلية اختبارا للمعلومات المالية، لتحديد الجوانب التي تتطلب فحصا مكثفا.					

الملحق (02): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة
01	غربي حمزة	أستاذ محاضر	محمد بوضياف *المسيـلة*
02	عريوة رشيد	أستاذ مساعد–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*
03	قليل نبيل	أستاذ مساعد–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*
04	سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر	محمد بوضياف *المسيـلة*
05	عسلي نور الدين	أستاذ مساعد–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*
06	بن وارث حجيلة	أستاذة مساعدة–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*
07	ختيم محمد العيد	أستاذ مساعد–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*
08	غلاب فاتح	أستاذ مساعد–أ–	محمد بوضياف *المسيـلة*

ملحق الجداول الوصفية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	33	82,5	82,5	82,5
	انثى	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من اقل	11	27,5	27,5	27,5
	سنة 40 الى 31 من	13	32,5	32,5	60,0
	سنة 50 الى 41 من	9	22,5	22,5	82,5
	سنة 50 من اكثر	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	19	47,5	47,5	47,5
	ماجستير	10	25,0	25,0	72,5
	دكتوراه	10	25,0	25,0	97,5
	الدرسات شهادة التطبيقية	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المهنية الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05من اقل	12	30,0	30,0	30,0
	سنوات 10 الى 05 من	11	27,5	27,5	57,5
	سنة 15 الى 11 من	5	12,5	12,5	70,0
	سنة 15 من اكثر	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ملحق جداول الفروق

السؤال الأول

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	13,3	-12,3
موافق	33	13,3	19,7
بشدة موافق	6	13,3	-7,3
Total	40		

Test

	السؤال الأول
Khi-deux	44,450[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال الثاني

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق	26	20,0	6,0
بشدة موافق	14	20,0	-6,0
Total	40		

Test

	السؤال الثاني
Khi-deux	3,600[a]
Ddl	1
Signification asymptotique	,058

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.

السؤال الثالث

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق	15	20,0	-5,0
بشدة موافق	25	20,0	5,0
Total	40		

Test

	السؤال الثالث
Khi-deux	2,500[a]
Ddl	1
Signification asymptotique	,114

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.

السؤال الرابع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
محايد	2	13,3	-11,3
موافق	30	13,3	16,7
بشدة موافق	8	13,3	-5,3
Total	40		

Test

	السؤال الرابع
Khi-deux	32,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

السؤال الخامس

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق	19	20,0	-1,0
بشدة موافق	21	20,0	1,0
Total	40		

Test

	السؤال الخامس
Khi-deux	,100[a]
ddl	1
Signification asymptotique	,752

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.

السادس السؤال

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
محايد	1	13,3	-12,3
موافق	28	13,3	14,7
بشدة موافق	11	13,3	-2,3
Total	40		

Test

	السؤال السادس
Khi-deux	27,950[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال السابع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق	30	20,0	10,0
بشدة موافق	10	20,0	-10,0
Total	40		

Test

	السؤال السابع
Khi-deux	10,000[a]
ddl	1
Signification asymptotique	,002

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.

السؤال الثامن

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
محايد	2	13,3	-11,3
موافق	26	13,3	12,7
بشدة موافق	12	13,3	-1,3
Total	40		

Test

	السؤال الثامن
Khi-deux	21,800[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال التاسع

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
محايد	1	13,3	-12,3
موافق	31	13,3	17,7
بشدة موافق	8	13,3	-5,3
Total	40		

Test

	السؤال التاسع
Khi-deux	36,950[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال العاشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	2	10,0	-8,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	31	10,0	21,0
بشدة موافق	6	10,0	-4,0
Total	40		

Test

	السؤال العاشر
Khi-deux	60,200[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الحادي عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	31	10,0	21,0
بشدة موافق	7	10,0	-3,0
Total	40		

Test

	السؤال الحادي عشر
Khi-deux	61,200[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثاني عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	2	10,0	-8,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	29	10,0	19,0
بشدة موافق	8	10,0	-2,0
Total	40		

Test

	السؤال الثاني عشر
Khi-deux	51,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثالث عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	3	10,0	-7,0
موافق	27	10,0	17,0
بشدة موافق	9	10,0	-1,0
Total	40		

Test

	السؤال الثالث عشر
Khi-deux	42,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الرابع عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	2	10,0	-8,0
موافق	24	10,0	14,0
بشدة موافق	13	10,0	3,0
Total	40		

Test

	السؤال الرابع عشر
Khi-deux	35,000[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الخامس عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	2	10,0	-8,0
موافق	32	10,0	22,0
بشدة موافق	5	10,0	-5,0
Total	40		

Test

	السؤال الخامس عشر
Khi-deux	65,400[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السادس عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	25	10,0	15,0
بشدة موافق	13	10,0	3,0
Total	40		

Test

	السؤال السادس عشر
Khi-deux	39,600[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال السابع عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
محايد	2	13,3	-11,3
موافق	30	13,3	16,7
بشدة موافق	8	13,3	-5,3
Total	40		

Test

	السؤال السابع عشر
Khi-deux	32,600[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال الثامن عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	30	10,0	20,0
بشدة موافق	8	10,0	-2,0
Total	40		

Test

	السؤال الثامن عشر
Khi-deux	56,600[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال التاسع عشر

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	1	10,0	-9,0
موافق	27	10,0	17,0
بشدة موافق	11	10,0	1,0
Total	40		

Test

	السؤال التاسع عشر
Khi-deux	45,200[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال العشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	2	10,0	-8,0
موافق	27	10,0	17,0
بشدة موافق	10	10,0	,0
Total	40		

Test

	السؤال العشرون
Khi-deux	43,400[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الواحد والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	13,3	-12,3
موافق	29	13,3	15,7
بشدة موافق	10	13,3	-3,3
Total	40		

Test

	السؤال الواحد والعشرون
Khi-deux	30,650[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال الثاني والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	10,0	-9,0
محايد	3	10,0	-7,0
موافق	28	10,0	18,0
بشدة موافق	8	10,0	-2,0
Total	40		

Test

	السؤال الثاني والعشرون
Khi-deux	45,800[a]
ddl	3
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 10,0.

السؤال الثالث والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	13,3	-12,3
موافق	33	13,3	19,7
بشدة موافق	6	13,3	-7,3
Total	40		

Test

	السؤال الثالث والعشرون
Khi-deux	44,450[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال الرابع والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	2	13,3	-11,3
موافق	21	13,3	7,7
بشدة موافق	17	13,3	3,7
Total	40		

Test

	السؤال الرابع والعشرون
Khi-deux	15,050[a]
ddl	2
Signification asymptotique	,001

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال الخامس والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	13,3	-12,3
موافق	28	13,3	14,7
بشدة موافق	11	13,3	-2,3
Total	40		

Test

	السؤال الخامس والعشرون
Khi-deux	27,950[a]
Ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

السؤال السادس والعشرون

	Effectif observé	Effectif théorique	Résidu
موافق غير	1	13,3	-12,3
موافق	32	13,3	18,7
بشدة موافق	7	13,3	-6,3
Total	40		

Test

	السؤال السادس والعشرون
Khi-deux	40,550[a]
Ddl	2
Signification asymptotique	,000

a. 0 cellules (0,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,819	3

Statistiques

		س1	س2	س3	س4	س5	س6
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	1	1	1	1	1	1
Moyenne		4,100	4,350	4,625	4,150	4,525	4,250
Erreur standard de la moyenne		,0784	,0764	,0775	,0764	,0800	,0780
Ecart type		,4961	,4830	,4903	,4830	,5057	,4935

Statistiques

		س7	س8	س9	س10	س11	س12
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	1	1	1	1	1	1
Moyenne		4,250	4,250	4,175	4,025	4,100	4,075
Erreur standard de la moyenne		,0693	,0859	,0706	,0980	,0862	,1037
Ecart type		,4385	,5430	,4465	,6197	,5454	,6558

Statistiques

		س13	س14	س15	س16	س17	س18
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	1	1	1	1	1	1
Moyenne		4,100	4,225	4,025	4,250	4,150	4,125
Erreur standard de la moyenne		,1000	,1043	,0839	,0997	,0764	,0891
Ecart type		,6325	,6597	,5305	,6304	,4830	,5633

Statistiques

		س13	س14	س15	س16	س17	س18
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	1	1	1	1	1	1
Moyenne		4,100	4,225	4,025	4,250	4,150	4,125
Erreur standard de la moyenne		,1000	,1043	,0839	,0997	,0764	,0891
Ecart type		,6325	,6597	,5305	,6304	,4830	,5633

Statistiques

		س19	س20	س21	س22	س23	س24
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	1	1	1	1	1	1
Moyenne		4,200	4,150	4,200	4,075	4,100	4,325
Erreur standard de la moyenne		,0961	,0984	,0892	,0973	,0784	,1154
Ecart type		,6076	,6222	,5639	,6155	,4961	,7299

Statistiques

		س25	س26
N	Valide	40	40
	Manquant	1	1
Moyenne		4,225	4,125
Erreur standard de la moyenne		,0912	,0816
Ecart type		,5768	,5158

Corrélations

		x1	x2	x3
x1	Corrélation de Pearson	1	,460**	,531**
	Sig. (bilatérale)		,003	,000
	N	40	40	40
x2	Corrélation de Pearson	,460**	1	,820**
	Sig. (bilatérale)	,003		,000
	N	40	40	40
x3	Corrélation de Pearson	,531**	,820**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40